جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم اقتصادية – تخصص: نقدي ومالي

بعنوان:

دور إدارة السيولة في تحسين ربحية البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة (2023/2015)
دراسة حالة ببنك التنمية المحلية (BDL) لولاية غرداية

إعداد الطالب:

– سنجال حسام الدين.

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن ساحة علي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة غرداية	رئيساً
د. بن ساحة علي	أستاذ الدكتور	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
		جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الدراسية: 2025/2024

جامعة غرداية – الجزائر–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع العلوم اقتصادية – تخصص: نقدي ومالي

بعنوان:

دور إدارة السيولة في تحسين ربحية البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة (2023/2015)
دراسة حالة ببنك التنمية المحلية (BDL) لولاية غرداية

إعداد الطالب:

– سنجال حسام الدين.

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن ساحة علي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
		جامعة غرداية	رئيساً
د. بن ساحة علي	أستاذ الدكتور	جامعة غرداية	مشرفاً ومقرراً
		جامعة غرداية	مناقشاً

السنة الدراسية: 2025/2024

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا إلى من أناروا دروب العلم والمعرفة و لم يبخلوا علي

بجهد إلى أعز ما في الوجود أمي وأبي الكريمين حفظهما الله

وأطال في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة الكريمة

والى أصدقائي

وفي الأخير أحمد الله الذي وفقنا في العمل ونسأله تبارك وتعالى أن تكون علما ينتفع به لوجه الكريم.

حسام الدين

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم به الصالحات

لحظة حيرة نقفها في منتصف الطريق ... بين ماض نحن إليه بأساه ومره وحلوه ، ومستقبل غامض نتوق إليه وكلنا أمل بأن يحمل لنا في طياته السعادة والنجاح .

ولا يسعنا ونحن على عتبات منعطف جديد في حياتنا العلمية والعملية إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الوفير إلى مشاعل النور، الذين لم يبخلوا أبدا بالعطاء وقاموا بواجبهم بكل صدق وأمانة ... أعطوا فأغدقوا وقدموا بلا مقابل ... إلى من سلحونا فأناروا طريقنا، وجعلونا أكثر ثقة بالمستقبل وجعلونا أكثر ثقة بالمستقبل أساتذتنا الكرام

بالأخص الأستاذ: **بن ساحة علي**

وإن كانت تعتريني الرغبة في ذكر أسمائهم التي انطبعت في عقولنا الواحد تلو الآخر، إلا أن خوفنا من سقوط اسم زهرة من باقة الورود تلك أو خطأي في ترتيب أزهر الباقة يجعلنا نكتفي بأن أنثر عبيرها على صفحتنا دون ذكر أسماء الأزهر المشكلة لها .

أتمنى أن تفي كلمتي شكرا بما يجول في نفسي تجاهك، وأقدم إليكم دعوة حب واحترام لمزيد من العطاء دعوة يفوح عبيرها فيغطي جميع الأرجاء .

حسام الدين

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة السيولة المالية على ربحية البنوك العمومية في الجزائر حيث قمنا بإجراء دراستنا على بنك التنمية المحلية فرع غرداية لفترة محددة من 2015 حتى 2023 وذلك من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسبة السيولة) والمتغيرات التابعة(نسب الربحية) باستعمال Eviews12 كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل معرفة الهدف المرجو من الدراسة.

وقد توصلنا إلى ان بنك التنمية المحلية لبنك غرداية يتحصل على نتائج جيدة نتيجة السياسات المتبعة في إدارة السيولة المتوفرة لديه سواء بالسلب أو الإيجاب .

كلمات مفتاحية: السيولة، الربحية، البنوك العمومية الجزائرية.

Summary:

This study aims to investigate the role of liquidity management in the profitability of public banks in Algeria. The research was conducted on the Local Development Bank, Ghardaïa branch, over a specific period from 2015 to 2023. The study measured the relationship between independent variables (liquidity ratio) and dependent variables (profitability ratios) using EViews12. Additionally, the descriptive-analytical approach was adopted to achieve the study's objective.

The results showed that the Local Development Bank in Ghardaïa achieved good outcomes as a result of the policies implemented in managing its available liquidity, whether positively or negatively.

Keywords: Liquidity, Profitability, Local Development Bank – Ghardaïa Branch

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ-ح
الفصل الأول: أدبيات حول إدارة السيولة والربحية في البنوك	
تمهيد	10
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة والربحية	11
المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة و نظرياتها وأهدافها	11
المطلب الثاني: مفهوم الربحية وأهدافها	20
المطلب الثالث: التوفيق بين السيولة والربحية	23
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة	26
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية	26
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	28
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	29
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك التنمية المحلية (BDL)	
تمهيد	38
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة حالة بنك التنمية المحلية	39
المطلب الأول: المنهجية وأدوات الدراسة	39
المطلب الثاني: أنشطة بنك التنمية المحلية	42
المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والإداري لبنك التنمية المحلية	45

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	50
المطلب الأول: تحليل تطور الأداء المالي لبنك التنمية المحلية	50
المطلب الثاني: التشخيص باستخدام النسب المالية	67
المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية لبيانات الدراسة	76
المطلب الرابع: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	82
خلاصة الفصل	93
الخـاتمـة	95
قائمة المصادر والمراجع	101
الملاحق	104

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح العوامل المؤثرة على الربحية	22
02	يعكس العلاقة بين السيولة والربحية	24
03	تطور أصول بنك التنمية المحلية (2015-2023)	52
04	تطور حقوق ملكية بنك التنمية المحلية (2015-2023)	54
05	تطور نقديات بنك التنمية المحلية (2015-2023)	56
06	تطور الأصول السائلة لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	58
07	تطور رقم أعمال بنك التنمية المحلية (2015-2023)	60
08	تطور الناتج البنكي الصافي لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	63
09	تطور النتيجة الصافية لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	65
10	العلاقة الخطية بين ROA و LQTA مع خط الانحدار	85

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين الدراسة الحالية ودراسات عربية	29
02	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية	33
03	الهيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية	47
04	تطور أصول بنك التنمية المحلية (2015- 2023)	51
05	تطور حقوق ملكية بنك التنمية المحلية (2015-2023)	53
06	تطور نقديات بنك التنمية المحلية (2015-2023)	55
07	تطور الأصول السائلة لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	57
08	تطور رقم أعمال بنك التنمية المحلية (2015-2023)	59
09	تطور الناتج البنكي الصافي لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	61
10	تطور نتيجة الاستغلال لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	64
11	مؤشر نسبة المردودية على حقوق الملكية لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	68
12	مؤشر نسبة العائد على الأصول لبنك التنمية المحلية (2015-2022)	69
13	مؤشر هامش الربح الصافي لبنك التنمية المحلية (2015-2022)	70
14	مؤشر الرفع المالي لبنك التنمية المحلية (2015-2022)	71
15	مؤشر مخاطر رأس المال لبنك التنمية المحلية (2015-2022)	72
16	مؤشر نسبة النقد لإجمالي الأصول لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	73
17	مؤشر نسبة الأصول السائلة لإجمالي الأصول لبنك التنمية المحلية (2015- 2023)	74
18	مؤشر نسبة النقد إلى الودائع لبنك التنمية المحلية (2015-2023)	75
19	متغيرات نموذج الدراسة	77
20	الإحصاءات الوصفية واختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	78
21	مصفوفة الارتباط المتكاملة بين متغيرات الدراسة	79
22	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	81
23	نتائج اختبار الانحدار الخطي	84
24	نتيجة اختبار التكامل Johansen للعلاقة طويلة الأجل	87
25	نتيجة اختبار Granger للسببية قصيرة الأجل	91

مقدمة

أ. توطئة

تعتبر البنوك العمود الفقري للنظام المالي والاقتصادي في أي دولة، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المنتجة، وفي هذا الإطار تعد السيولة المصرفية من أهم المتغيرات التي تحظى باهتمام إدارات البنوك والمشرفين على القطاع المالي، نظرا لما لها من أثر مباشر على قدرة البنك في تلبية التزاماته المالية اليومية، والحفاظ على سمعته ومصداقيته في السوق.

لقد أصبحت إدارة السيولة تمثل تحديا استراتيجيا أمام البنوك، خاصة في ظل بيئة مالية تتسم بالتقلب وازدياد المخاطر، حيث أن أي خلل في توازن السيولة يمكن أن يهدد قدرة البنك على الاستمرارية، ويؤثر سلباً على مستوى ربحيته وأدائه المالي بشكل عام، فالبنك الذي يحتفظ بسيولة مفرطة قد يعاني من انخفاض الربحية بسبب فرص الاستثمار الضائعة، في حين أن نقص السيولة قد يؤدي إلى عدم الوفاء بالالتزامات، ويعرض البنك لمخاطر الإفلاس.

وفي السياق الجزائري، تكتسي هذه الإشكالية أهمية خاصة، بالنظر إلى الطبيعة العمومية للنظام البنكي، وهيمنة الدولة على النشاط المالي والمصرفي، إذ تواجه البنوك العمومية الجزائرية تحديات متزايدة في تسيير مواردها بكفاءة، في ظل ضعف تنويع المنتجات المالية، وغياب المنافسة الكافية، وتراجع بعض مؤشرات الأداء، مما يجعل من الضروري التركيز على دور السياسات الداخلية، وعلى رأسها إدارة السيولة، كأداة فعالة لتحسين الربحية والاستدامة.

وبناء على هذه المعطيات، جاءت هذه الدراسة لتحليل مدى تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك العمومية الجزائرية، من خلال دراسة حالة بنك التنمية المحلية (BDL)، الذي يعد من أبرز البنوك العمومية الناشطة في السوق الوطني، خلال فترة امتدت من 2015 إلى 2023، وهي فترة شهدت العديد من التحولات الاقتصادية والمالية في الجزائر.

ب) إشكالية الدراسة:

في ضوء ما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن تأثير مؤشرات السيولة على مؤشرات الربحية لدى بنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023؟

ب) **الأسئلة الفرعية الإشكالية:**

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير مؤشر السيولة إلى إجمالي الأصول (LQTA) على مؤشر العائد على الأصول (**ROA**) لدى بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023؟
- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السيولة (**LQTA**) ومؤشرات الربحية (**ROA ,ROE,NPM**) لدى بنك التنمية المحلية؟
- هل توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين إدارة السيولة (**LQTA**) ومؤشرات الربحية (**ROA ,ROE,NPM**) لدى بنك التنمية المحلية خلال فترة الدراسة؟

ج) الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر السيولة (LQTA) بشكل دال إحصائيًا على العائد على الأصول (ROA) لدى بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة (LQTA) ومؤشرات الربحية (ROA, ROE, NPM) لدى بنك التنمية المحلية.
- توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين إدارة السيولة (LQTA) ومؤشرات الربحية (ROA, ROE, NPM) لدى بنك التنمية المحلية.

د) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية :

- توضيح المفاهيم النظرية المرتبطة بإدارة السيولة وربحية البنوك؛
- تحليل العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك العمومية الجزائرية؛
- دراسة حالة بنك التنمية المحلية وتحليل بياناته المالية للفترة من 2015 إلى 2023؛
- اختبار الفرضيات باستخدام أدوات القياس والتحليل الإحصائي للتوصل إلى نتائج الفرضيات البحثية لهذه الدراسة؛
- تقديم توصيات عملية لتحسين أداء البنوك العمومية في مجال إدارة السيولة.

هـ) أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من مجموعة من الاعتبارات النظرية والعملية، جعلت منها موضوعًا ذا راهنية علمية ومهنية في السياق الاقتصادي الجزائري، فمن الناحية النظرية تسعى الدراسة إلى الإسهام تقديم إطارا نظريا وتحليليا يمكن أن يشكل أساسا لأبحاث لاحقة تركز على تحليل العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي المختلفة في البيئة الجزائرية.

أما من الناحية التطبيقية، فتكمن أهمية الدراسة في تقديمها لمؤشرات ومعطيات عملية يمكن أن تساعد متخذي القرار في البنوك العمومية الجزائرية على تبني سياسات أكثر فعالية في إدارة السيولة، بالشكل الذي يحقق التوازن بين متطلبات الأمان المالي من جهة، وتحقيق مستويات مقبولة من الربحية من جهة أخرى. ففهم طبيعة العلاقة بين مؤشر السيولة إلى إجمالي الأصول (LQTA) ومؤشرات الربحية (ROA، ROE، NPM) يمكّن إدارات البنوك من تحسين قرارات تخصيص الموارد والسياسات التمويلية والاستثمارية.

كما أن اختيار بنك التنمية المحلية (BDL) كحالة للدراسة يمثل إضافة نوعية، نظرا لدوره البارز ضمن البنوك العمومية الجزائرية، الأمر الذي يمنح نتائج الدراسة قابلية للتعميم الجزئي على مؤسسات مصرفية ذات خصائص مشابهة، وبالتالي فإن النتائج المتوصل إليها يمكن أن تستثمر كمرجعية عملية في تقييم فعالية إدارة السيولة في البنوك العمومية، والبحث في سبل تحسين أدائها المالي في ظل بيئة اقتصادية متغيرة وتحديات سوقية متزايدة.

وعليه، فإن هذه الدراسة تجمع بين البعد النظري التفسيري، والبعد التطبيقي العملي، مما يمنحها أهمية علمية ومهنية مزدوجة، ويجعل منها مرجعًا مفيدًا للباحثين والممارسين والجهات الرقابية المعنية بالقطاع المصرفي الجزائري.

و) مبررات اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الإهتمام الشخصي بمجال المالية والمصرفية؛
- الرغبة في ربط الجوانب النظرية بالواقع العملي الجزائري؛
- الرغبة في التعرف أكثر على واقع البنوك الجزائرية.

أسباب موضوعية:

- حساسية موضوع إدارة السيولة في ظل تقلبات السوق والتمويل العمومي؛
- أهمية البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- ضعف وندرة الدراسات التطبيقية التي تربط بين السيولة والربحية في البنوك الجزائرية.

ز) حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تمتد فترة الدراسة من سنة 2015 إلى سنة 2023؛
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على بنك التنمية المحلية (BDL) كممثل عن البنوك العمومية الجزائرية؛
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية في القطاع البنكي.

ح) منهجية البحث:

بغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المرتبطة بها، تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية المتكاملة، كل حسب طبيعته ومجال تطبيقه، وهو ما سمح بتناول موضوع البحث من مختلف الزوايا النظرية والتطبيقية، وفق الآتي:

- **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه في عرض وتحليل الإطار النظري المرتبط بمفاهيم إدارة السيولة والربحية البنكية، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات من المراجع العلمية والأكاديمية، من كتب ومقالات وأبحاث سابقة، بهدف بناء خلفية معرفية متكاملة حول المفاهيم والعلاقات النظرية بين المتغيرات المدروسة.
- **المنهج التحليلي الكمي:** اعتمدنا عليه في معالجة البيانات المالية والإحصائية الخاصة ببنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، وذلك من خلال استخدام أدوات التحليل الإحصائي المناسبة عبر برامج مثل EViews وExcel، بهدف اختبار صحة الفرضيات المدروسة، واستخلاص نتائج علمية ذات دلالة إحصائية حول العلاقة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية.
- **منهج دراسة الحالة:** ونظرا للطابع التطبيقي للدراسة، تم اعتماد منهج دراسة الحالة باعتباره الأنسب لتحليل واقع أداء بنك التنمية المحلية(BDL) ، من خلال دراسة البيانات المالية الفعلية المتعلقة به، وتحليلها كمياً ونوعيا خلال فترة الدراسة، قصد تعميم النتائج

على البنوك العمومية الأخرى إن أمكن، أو الخروج بخلاصات دقيقة حول واقع العلاقة بين السيولة والربحية في السياق الجزائري.

ط) صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على بيانات مالية مفصلة وموثوقة؛
- محدودية الدراسات السابقة التطبيقية على السياق الجزائري؛
- صعوبات في استخدام بعض الأساليب الإحصائية المتقدمة؛
- ضعف الحصول على بعض المعلومات التفصيلية والتوضيحية من التقارير السنوية للمؤسسات البنكية والمصرفية العمومية.

ي) هيكل الدراسة:

تماشيا مع أهداف البحث والإشكالية المطروحة والفرضيات المعتمدة، تم تنظيم هذه الدراسة في فصلين رئيسيين، يغطي كل فصل منها جانبًا محددًا من الموضوع، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري: يركز هذا الفصل على الجانب المفاهيمي والنظري المرتبط بمحاور الدراسة، حيث يتناول الأسس النظرية لمتغيري السيولة والربحية في البيئة المصرفية. ويتضمن هذا الفصل مبحثين رئيسيين كالآتي: **المبحث الأول:** يعرض المفاهيم الأساسية لإدارة السيولة، مع التركيز على تعريف السيولة المصرفية، مصادرها، وأهم المؤشرات المالية المستخدمة لقياسها، كما يتناول مؤشرات الربحية في البنوك التجارية، مثل العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح ، مع توضيح طرق

حسابها وأهميتها في تقييم الأداء المالي ثم التطرق إلى العلاقة النظرية بين السيولة والربحية، انطلاقا من الأدبيات الاقتصادية والمالية التي تناولت هذا الموضوع، سواء من حيث طبيعة العلاقة (موجبة، سالبة، أو معدومة) أو العوامل المؤثرة فيها؛ **المبحث الثاني:** يستعرض الدراسات السابقة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بهدف إبراز ما توصلت إليه من نتائج، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين هذه الدراسة، مما يسهم في تدعيم الجانب التحليلي للبحث.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (دراسة حالة): يعالج هذا الفصل الجانب الميداني للبحث، حيث يتناول دراسة حالة بنك التنمية المحلية (BDL) خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023. ويهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أدوات وأساليب التحليل الكمي. ويتضمن: تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة، جمع ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بالسيولة والربحية لدى البنك، تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامجي EViews وExcel لاختبار العلاقة بين مؤشر السيولة إلى إجمالي الأصول (LQTA) ومؤشرات الربحية، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك)، وكذلك العلاقة السببية في الأجل القصير بين المتغيرات المدروسة، وأخيرا مناقشة النتائج المستخلصة في ضوء الفرضيات والنظرية الاقتصادية ثم تقديم جملة من التوصيات التي يمكن أن تفيد صناع القرار في البنوك العمومية الجزائرية.

الفصل الأول:

أدبيات حول إدارة السيولة والربحية في البنوك

تمهيد

تُعد البنوك التجارية مؤسسات مالية محورية في الدورة الاقتصادية، إذ تقوم بدور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، وتسهم في تعبئة الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الإنتاجية. ولضمان قيامها بهذا الدور بكفاءة، ينبغي أن تتمتع بمستوى عالٍ من القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية من جهة، وتحقيق عوائد كافية تضمن استمراريتها وتطورها من جهة أخرى. وهنا تبرز أهمية إدارة السيولة وتحقيق الربحية كعنصرين أساسيين في الأداء المصرفي.

إن إدارة السيولة لا تقتصر على مجرد الاحتفاظ برصيد نقدي، بل تشمل وضع سياسات وخطط دقيقة لموازنة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. غير أن العلاقة بين السيولة والربحية تتسم غالبًا بالتضاد، إذ إن زيادة السيولة قد تعني تجميد موارد يمكن أن تولّد أرباحًا، بينما السعي وراء الربحية عبر استثمارات طويلة الأجل قد يعرض البنك لنقص السيولة. وبالتالي، يصبح تحقيق التوازن بين هذين الهدفين تحديًا استراتيجيًا تتوقف عليه استدامة النشاط المصرفي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة والربحية.

تُعد إدارة السيولة من الركائز الجوهرية التي تعتمد عليها البنوك في أداء وظائفها المالية والمصرفية، كما تمثل في الوقت ذاته أحد أبرز التحديات التي تواجهها في بيئة تتسم بالتغير المستمر وعدم الاستقرار وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث مفهوم إدارة السيولة في البنوك، مع التطرق إلى أهم النظريات التي فسّرت هذا المفهوم، بالإضافة إلى عرض مؤشرات ونسب قياس السيولة، التي تُعد أدوات تحليلية مهمة لقياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الآجال المحددة.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة و نظرياتها وأهدافها

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم السيولة و أنواعها و أهميتها بالنسبة للمصارف و مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها.

الفرع الأول: مفهوم السيولة و أنواعها وأهميتها

تعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم السيولة، تبعًا لاختلاف الزوايا التي تناولها من خلالها الباحثون والهيئات المالية، ومن بين أبرز هذه التعاريف ما يلي:

- **التعريف الأول:** تُعرف السيولة بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل أصول سائلة أو شبه سائلة، بشكل يتناسب مع احتياجات عملائه وقدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب[1].
- **التعريف الثاني:** عرّفت لجنة بازل السيولة على أنها "قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزاماته المالية في آجالها المحددة، دون التعرض لخسائر كبيرة وغير مناسبة[2]".

1 محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك، قسم إدارة الأعمال**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص141.

2 سارة ادبوب، سعدية قصاب، **إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائري**ة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، جامعة الجزائر3، جوان2020، ص85.

- **التعريف الثالث** :يُقصد بالسيولة أيضاً ما تحتفظ به المؤسسات المالية، ولا سيما المصارف، من أرصدة نقدية أو ما يتوفر لها من أصول قابلة للتحول السريع إلى نقد، دون أن تتعرض هذه الأصول لخسائر في قيمتها السوقية[1].

ومن خلال هذه التعاريف، يمكن استخلاص تعريف شامل لمفهوم السيولة البنكية، يتمثل في أنها:

- "مدى توفر أصول قابلة للتحول الفوري إلى نقدية دون خسائر في قيمتها، وذلك بهدف الوفاء بالديون المستحقة في مواعيدها المحددة دون تأخير".

أولا: أنواع السيولة:

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي: تُعد السيولة القانونية أحد أشكال الرقابة التي تمارسها الدولة على البنوك من خلال البنك المركزي، وذلك بهدف تعزيز عنصر الثقة والاطمئنان في النظام المصرفي. وفي هذا الإطار، يقوم البنك المركزي بفرض نسبة قانونية محددة للسيولة تُلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها، ويُعرض البنك المخالف لتلك النسبة إلى عقوبات مالية. وتتكون السيولة القانونية من:

1- الاحتياطي النقدي:

وهو نسبة معينة من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك تجاه البنوك المحلية، وفروعه، ومراسليه في الخارج، بالإضافة إلى المبالغ الواجب دفعها بموجب الشيكات أو الحوالات أو الاعتمادات. ويتم إيداع هذا الاحتياطي لدى البنك المركزي.

2- الأصول السائلة:

وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك والتزاماته، وتشمل النقدية المحتفظ بها في خزائن البنك، والسندات الحكومية، والذهب، والأموال تحت التحصيل، بالإضافة إلى فوائد السندات، والشيكات،

1 صادق راصد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية –مداخل وتطبيقات–**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص457.

والحوالات، والأوراق المالية، والعملات الأجنبية، وأي أصول أخرى ذات سيولة مرتفعة، كالسندات التجارية والكمبيالات الممتازة.

3- السيولة الإضافية:

تلجأ البنوك التجارية إلى الاحتفاظ بسيولة تفوق النسبة القانونية المفروضة، وذلك لتحقيق عدة أهداف، من أبرزها:

- تعزيز ثقة العملاء في البنك.
- تمكين البنك من اغتنام الفرص الاستثمارية المفاجئة التي قد تدر عليه عوائد مرتفعة.
- تتراوح نسبة السيولة الإضافية لدى البنوك عادةً في حدود **30% كمعدل وسطي**.

4- السيولة الاحتياطية:

تمثل السيولة الاحتياطية ذلك الجزء من الأصول التي يمكن للبنك التجاري رهنها لدى البنك المركزي مقابل الحصول على تسهيلات مصرفية عند الحاجة. وتعد هذه التسهيلات وسيلة مهمة لضمان توفر السيولة الفورية، خصوصًا في الحالات الطارئة. وتشمل الأصول المقبولة للرهن عادةً **الكمبيالات الجيدة المخصومة، الأوراق المالية الممتازة، أو البضائع المرهونة**، وذلك وفق الشروط التي يحددها البنك المركزي.

تلجأ البنوك إلى هذا النوع من السيولة خصوصًا في الحالات الموسمية، مثل تمويل المحاصيل الزراعية، والتي تتطلب توفير السيولة خلال فترة معينة وتنتهي بانقضاء الحاجة. كما يُعد اللجوء إلى السيولة الاحتياطية ضروريًا عند مواجهة طلبات سحب غير متوقعة من قبل المودعين. لذا، تحرص البنوك على الاحتفاظ بأصول قابلة للرهن بسهولة، لتكون بمثابة غطاء احتياطي يمكن استخدامه في الوقت المناسب.[1]

[1] سوزان سمير ديب، محمود ابراهيم نور، **إدارة الائتمان**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ص 40-41.

ثانيا : أهمية السيولة

تُعد السيولة عنصرًا أساسيًا في العمل المصرفي، لما لها من دور محوري في ضمان الاستقرار المالي ومواجهة الالتزامات المختلفة. وتكمن أهمية السيولة في النقاط الآتية:

- تُعتبر مؤشرًا حيويًا للجهات الفاعلة في السوق المالية، بما في ذلك المودعين، الإدارة، والمحللين الماليين.
- تُسهم في تعزيز صورة البنك أمام السوق باعتباره مؤسسة جديرة بالثقة، وقادرة على الوفاء بالتزاماتها دون تعثر.
- تُرسّخ ثقة المودعين، المقترضين، وحملة الأسهم في قدرة البنك على تلبية متطلباتهم في الوقت المناسب.
- تؤكد جاهزية البنك للوفاء بالتزاماته وتعهداته المالية دون تأخير أو تردد.
- تُمكن البنك من الاستغناء عن الاقتراض الخارجي، سواء من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي، مما يعزز استقلاليته واستقراره المالي[1].

الفرع الثاني: مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها وأهدافها.

أولا: مفهوم إدارة السيولة.

تُعد إدارة السيولة من الوظائف الحيوية في البنوك، لما لها من دور في ضمان الوفاء بالالتزامات دون المساس باستقرار المركز المالي للمؤسسة. وقد وردت عدة تعريفات لهذا المفهوم، من أبرزها ما يلي:

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 463-464.

- **التعريف الأول**: البنك أو لدى البنوك الأخرى، بالإضافة إلى الأصول القابلة للتحويل إلى نقد بسهولة ودون تكاليف إضافية تُذكر[1].
- **التعريف الثاني:** هي مجموعة الإجراءات التي تضمن بقاء البنك في وضعية تمكنه من مواجهة صافي التدفقات النقدية الخارجة، دون الحاجة إلى تصفية استثماراته[2].
- **التعريف الثالث**: "هي عملية التوفيق بين حجم السيولة النقدية المتوفرة ومصادر التمويل قصيرة أو متوسطة الأجل، وبين استخدامات البنك واحتياجاته التشغيلية والاستثمارية[3]".

وبناءً على هذه التعاريف، يمكن استخلاص تعريف شامل لإدارة السيولة البنكية، يتمثل في أنها:

قدرة البنك على تلبية احتياجاته المالية المتوقعة في الوقت المناسب، مع الحفاظ على استقراره المالي دون اللجوء إلى تصفية أصوله أو تحمل أعباء إضافية".

ثانيا: نظريات إدارة السيولة:

لقد طُرحت عدة نظريات لتفسير كيفية إدارة السيولة داخل المؤسسات البنكية، ومن أبرزها ما يلي:

1- نظرية القرض التجاري (أو النظرية التقليدية للسيولة):

تفترض هذه النظرية أن السيولة الجيدة تتحقق عندما يقوم البنك بتوظيف أمواله في قروض قصيرة الأجل، حيث تكون هذه القروض قابلة للتحصيل السريع وتُحقق عوائد تتناسب مع طبيعة وكلفة الودائع، دون التأثير على قدرة البنك في مواجهة الطلبات المفاجئة للسحب.

[1] دريد كامل الشبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص 137.
[2] دريد كامل الشبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص 159.
[3] عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك**، دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا 2014/2008 أطروحة دكتوراه الطور الثالث في ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2017، ص 12.

2- نظرية إمكانية التحويل (أو السيولة السوقية):

ترتكز هذه النظرية على قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقد بسرعة وبدون خسائر كبيرة. فكلما كانت الأصول أكثر سيولة وسهلة التداول في السوق، كلما زادت قدرة البنك على مواجهة التزاماته دون الحاجة إلى اقتراض أو تصفية استثمارات طويلة الأجل[1].

3- نظرية الدخل المتوقع:

تُعنى هذه النظرية بالتخطيط لإدارة السيولة استنادًا إلى الدخل المتوقع من الأنشطة المالية التي يمارسها البنك، وإلى انتظام سداد المقترضين لأقساط القروض في مواعيدها. ويُعتبر انتظام التدفقات النقدية عاملًا أساسياً في الحفاظ على سيولة مناسبة تُمكّن البنك من الاستمرارية والوفاء بالتزاماته.

ثالثا: أهداف إدارة السيولة:

تهدف إدارة السيولة في البنوك إلى تحقيق مجموعة من الغايات الاستراتيجية التي تضمن توازن الأداء المالي واستقرار العمليات التشغيلية. ومن أبرز هذه الأهداف ما يلي:

1- تحديد مصادر الأموال ومصادر استخدامها داخل البنك:

يشمل ذلك رصد مصادر التمويل المتاحة، مثل رأس المال المدفوع من طرف المساهمين، والأرباح المحتجزة، والاحتياطات والمخصصات، إلى جانب الودائع الجارية وودائع التوفير والودائع لأجل، التي تختلف حسب مدتها (شهر، شهران، ثلاثة أشهر، سنة)، بالإضافة إلى الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى نتيجة عمليات المقاصة، وأي أرصدة دائنة أخرى. وتُدرج هذه العناصر ضمن جانب.

[1] دريد كامل الشبيب، مرجع سابق، ص 163-164.

2- المطلوبات وحقوق الملكية في الميزانية العامة للبنك.

- **معرفة الفجوة التمويلية**:

وذلك من خلال استخدام نظام تخطيط التدفقات النقدية، الذي يساعد في التنبؤ بالفجوة المحتملة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وتحديد حجم السيولة المطلوبة لتغطية الاحتياجات في الأوقات المناسبة.

- **تحليل أوجه التعارض بين السيولة والأهداف الأخرى للبنك**:

إذ غالبًا ما تتعارض إدارة السيولة مع أهداف الربحية أو التوسع في منح القروض. ومن هنا تأتي أهمية تحليل هذه الأوجه وتحديد الوسائل الكفيلة بمعالجة التعارض، من خلال تحقيق توازن فعّال بين السيولة والربحية.

- **تمويل نمو الأصول دون قيود**:

تسعى إدارة السيولة إلى تمكين البنك من **التمويل الذاتي لنمو أصوله** في الظروف المختلفة، دون أن يواجه عوائق أو قيود ناتجة عن نقص السيولة أو صعوبات في الحصول على التمويل اللازم[1].

الفرع الثالث : مؤشرات إدارة السيولة

إن هذه النسب تعتبر من أهم المؤشرات المالية و ذلك لتقييم السيولة النقدية وتشمل ست نسب رئيسية هي :

نسب الرصيد النقدي:

تُعد نسب السيولة من بين أهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الوضع النقدي للبنك، وقياس مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب. ومن أبرز هذه النسب ما يلي:

[1] دريد كامل الشبيب، مرجع سابق، ص ص 160-161.

-نسبة الرصيد النقدي:

تُستخدم هذه النسبة لقياس مقدار النقدية المتوفرة لدى البنك مقارنة بالتزاماته، ويمكن احتسابها وفق إحدى الصيغتين التاليتين:

الصيغة الأولى	(النقدية في خزينة البنك) / (الودائع)
الصيغة الثانية (الأكثر دقة وتفضيلاً)	(النقدية لدى البنك + رصيد البنك لدى البنك المركزي) / (التزامات أخرى + الودائع)

- **طرق تحسين نسبة الرصيد النقدي**:

- استقبال ودائع جديدة من الأفراد أو المؤسسات.
- تحصيل مستحقات القروض السابقة.
- الاقتراض من البنك المركزي بضمان أوراق مالية.
- زيادة رأس المال النقدي.
- امتلاك أرصدة دائنة لدى بنوك أخرى.

- **نسبة السيولة العامة**:

تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلف الممنوحة للعملاء في مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر، وتُعبر كذلك عن كفاءة البنك في تحقيق توازن بين عمليات تحصيل القروض ومنح تسهيلات ائتمانية جديدة.

- **متطلبات تحقيق السيولة العامة**:

- تحليل موقف العملاء بدقة قبل منح القروض.
- استبعاد العملاء ذوي التاريخ الضعيف في السداد من القوائم الائتمانية.

- مراقبة التعاملات المالية للعملاء (السحب والإيداع) لتقييم مدى استخدامهم للقرض في الغرض المخصص له.

- متابعة دورية لمراكز العملاء، بهدف تقييم سياسة الائتمان وتعديلها عند الضرورة[1].

نسبة الاحتياطي القانوني:

تلتزم البنوك عادةً بالاحتفاظ بأرصدة بدون فائدة لدى البنك المركزي، وفقًا لما تفرضه التشريعات المصرفية المعمول بها. وفي حال عجز أحد البنوك عن إيداع أو الحفاظ على نسبة الاحتياطي القانوني المطلوبة، قد يمنعه البنك المركزي من منح قروض جديدة إلى حين استكمال النقص، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية.

وتُحسب نسبة الاحتياطي القانوني بإحدى المعادلتين التاليتين:

نسبة الاحتياطي القانوني	$\frac{\text{(رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي)}}{\text{(الودائع بالعملة الوطنية + إلتزامات أخرى)}} \times 100\%$

ويتكوّن بسط النسبة من أصول ذات سيولة عالية أو يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد، في حين أن المقام يتكوّن من التزامات مستحقة للغير وتتميز أيضًا بسيولة مرتفعة.

تُحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة التوظيف	$\frac{\text{(القروض و السلف)}}{\text{(الودائع)}}$

[1] أويش رقية قاشوش شيماء، **أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك العمومية العاملة في الجزائر دراسة حالة عدد من البنوك الجزائرية العامة للفترة 2010-2019** ، مذكرة ماستر اكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية، ص 13

وتعكس هذه النسبة مدى استخدام البنك للودائع في تلبية حاجات العملاء التمويلية. فكلما ارتفعت هذه النسبة، دلّ ذلك على كفاءة البنك في توظيف موارده لتقديم قروض إضافية.

- **نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع**:

يتم حسابها كما يلي:

نسبة القروض السائلة وشبه السائلة	(نسبة القروض السائلة + شبه السائلة) / (الودائع)

وتُعد هذه النسبة أكثر تحفظًا وفعالية مقارنة بنسبة التوظيف، لأنها تأخذ بعين الاعتبار طبيعة القروض والمتحصلات الناتجة عنها، مع التركيز فقط على القروض ذات السيولة العالية أو شبه السائلة[1].

المطلب الثاني: مفهوم الربحية وأهدافها.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف الربحية.

أولا: تعريف الربحية.

تُعرَّف الربحية على أنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة وحجم الاستثمارات التي ساهمت في توليد تلك الأرباح .وتُعد الربحية هدفًا استراتيجيًا للبنك، كما تُستخدم كمؤشر أساسي لقياس كفاءته التشغيلية، سواء على مستوى البنك ككل أو على مستوى وحداته الفرعية.

ثانيا: أهداف الربحية

تسعى الربحية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساهم في تعزيز الأداء البنكي وضمان استدامته، ومن أبرز هذه الأهداف:

- قياس كفاءة وفعالية استخدام الموارد، بهدف تعظيم العوائد المتحققة، مع مراعاة تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة باستخدام تلك الموارد.

[1] سوزان سمير ديب، محمود إبراهيم نور، **مرجع سابق**، ص 42-44.

- ضمان استمرارية تشغيل البنك وتطويره، من خلال تنمية الموارد المالية المتاحة.
- تخصيص الأموال المتوفرة نحو الاستخدامات الأكثر فاعلية، بما يحقق أفضل عائد ممكن.
- ضمان تلبية الحد الأدنى من احتياجات القوى العاملة، بما يحفّز الأداء ويحافظ على الاستقرار الداخلي للبنك.

وعلى وجه العموم، تكمن أهمية الربحية في كونها وسيلة لإشباع تطلعات المساهمين، ودافعًا أساسيًا نحو نمو البنك وتطوره المستقبلي[1].

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الربحية

تعتمد البنوك على مجموعة من المؤشرات المالية التي تساعد في تقييم مستوى الربحية وفعالية الأداء، ومن بين أهم هذه المؤشرات:

أولا : معدل العائد على الأصول:(**ROA**)

يُعبّر هذا المؤشر عن العلاقة بين الأرباح المحققة وحجم الأصول المتاحة للإدارة، أي مقدار الربح الناتج عن كل وحدة نقدية من أصول البنك .ويُعد مؤشرًا هامًا لقياس كفاءة استخدام الأصول في توليد الأرباح.

العائد على الأصول= الأرباح الصافية/ إجمالي أصول البنك

ثانيا : معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يُشير هذا المؤشر إلى مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين لتحقيق أرباح .فهو يقيس العائد المتحقق عن كل وحدة نقدية من رأس المال المملوك، وكلما ارتفع هذا العائد، زادت قدرة البنك على توزيع أرباح مجزية للمساهمين[2].

معدل العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

[1] سيف الإسلام بن سعدون، **أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013–2017**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019، ص25.

[2] حدة فروحات وآخرون، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية- دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة2011-2016**، مجلة الباحث، المجلد18، العدد01،2018،ص524.

ثالثا : هامش الربح

يقيس هذا المؤشر قدرة البنك على التحكم في إجمالي المصروفات .فكلما ارتفع هامش الربح، دلّ ذلك على كفاءة البنك في تقليص التكاليف وتحقيق عوائد تشغيلية أفضل، وهو ما ينعكس إيجابًا على مستوى الربحية[1] .

هامش الربح= الأرباح الصافية / الإيرادات التشغيلية

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة على الربحية

تتأثر ربحية البنوك بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أدائها المالي وقدرتها على تحقيق العوائد المرجوة..

الشكل رقم (01): يوضح العوامل المؤثرة على الربحية

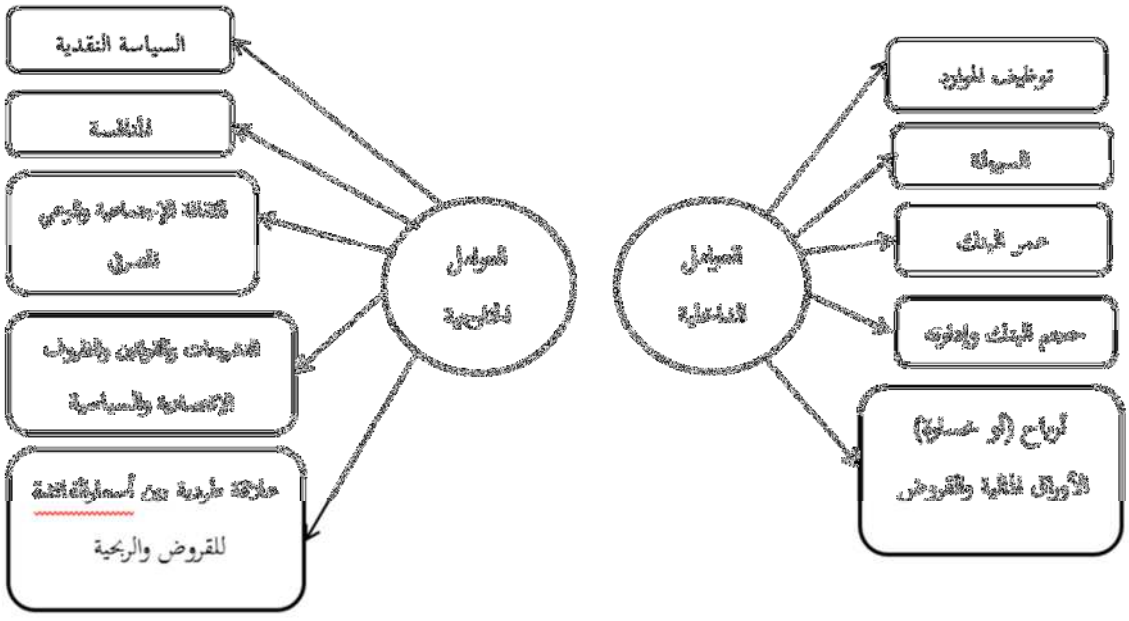

المصدر: سارة ادبوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية، ص88.

[1]- عمر بوجميعة، حمزة العرابي، **أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة2009-2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد02، 2020، ص371.

المطلب الثالث : التوفيق بين السيولة والربحية

يمكن للبنك أن يحتفظ بسيولة نقدية كبيرة تكفي لتغطية جميع احتياجاته، إلا أن ذلك يؤدي إلى تفويت فرص تحقيق أرباح محتملة كان من الممكن الحصول عليها من خلال توظيف هذه السيولة. وعلى النقيض، إذا قام البنك باستثمار كامل أمواله، فقد يحقق أرباحًا كبيرة، أو يتعرض لخسائر جسيمة قد تؤدي به إلى الفشل أو حتى الإفلاس. وهنا يظهر التعارض بين هدفي السيولة والربحية.

إن التوفيق بين السيولة والربحية يُعدّ أحد أبرز التحديات التي تواجه البنوك، كونها تعتمد في نشاطها على أموال المودعين وتسعى إلى تحقيق أقصى عائد ممكن من خلال استثمار هذه الأموال، وهو ما قد يتعارض بطبيعته مع ضرورة الاحتفاظ بسيولة كافية.

ومن أبرز المشكلات التي تواجه البنوك في هذا السياق:

- **تقدير حجم النقد اللازم** للاحتفاظ به كاحتياطي إضافي لتلبية التزامات البنك تجاه عملائه.
- **تصنيف القروض من حيث درجة السيولة**، ومدى إمكانية استردادها عند حلول موعد السداد.
- **تحديد الهيكل الأمثل لتوزيع الأموال** على مختلف أنواع الاستثمارات، بما يوازن بين العائد والمخاطر.
- ولمعالجة هذا التناقض، تعمل البنوك على إدارة أصولها وخصومها بطريقة تضمن تحقيق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية. ويتم ذلك من خلال ما يُعرف بعملية "**إدارة الموجودات** "أو "**التخصيص**"، حيث تُوزّع الموارد المالية المتاحة على مختلف مجالات الاستخدام، بما يضمن تحقيق أعلى عائد ممكن في إطار من المخاطر المقبولة، مع المحافظة على مستوى كافٍ من السيولة.

1- مدخل مجمع الأموال:

يقوم هذا المدخل على مبدأ **تجميع الأموال** من مختلف مصادرها، مثل:

-الودائع بأنواعها (جارية، ادخارية، لأجل)،

-وحقوق الملكية.

ثم يتم **إعادة توزيع هذه الأموال** على الاستخدامات المختلفة وفقًا لأولويات محددة، بحيث يُراعى في التوزيع ما يلي:

- **درجة السيولة أولاً** :تُمنح الأولوية للاستثمارات أو الأصول ذات السيولة العالية، لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المناسب.
- **درجة الربحية ثانيًا** :بعد ضمان السيولة المطلوبة، تُخصَّص الأموال للاستثمارات ذات العوائد المرتفعة، بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن ضمن حدود المخاطر المقبولة.

أولا : مدخل مجمع الأموال

ويُوضح هذا التوزيع في شكل بياني أو جدول يعكس العلاقة بين السيولة والربحية، ويُستخدم كأداة لاتخاذ القرار بشأن كيفية تخصيص الموارد المالية المتاحة داخل البنك. كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): يعكس العلاقة بين السيولة والربحية

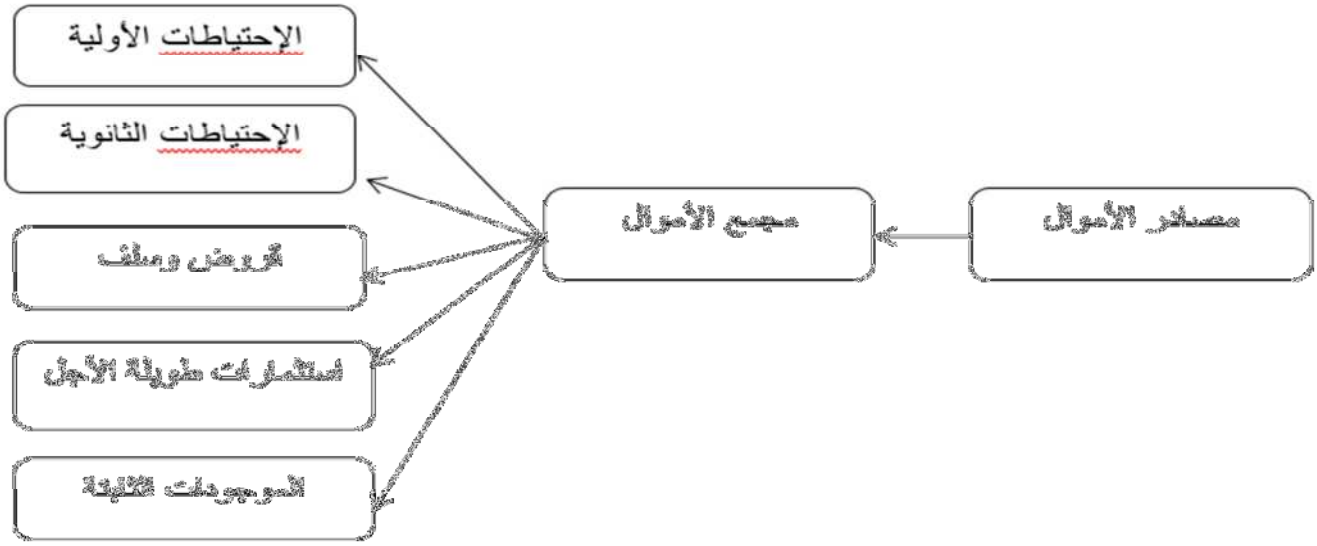

المصدر: سارة ادبوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية، ص92.

ثانيا : طريقة تخصيص الموارد

يقوم هذا المدخل على توزيع الموارد المالية المتاحة على الاستخدامات المختلفة، بناءً على اعتبارين رئيسيين:

- طبيعة مصدر الأموال،
- الاستخدامات الأنسب لهذا المصدر.

ويهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق المواءمة بين كل مصدر من مصادر الأموال (مثل الودائع القصيرة أو الطويلة الأجل، وحقوق الملكية) وبين الاستخدام الذي يتناسب مع خصائصه من حيث السيولة والربحية.

يميل هذا المدخل إلى تقليص الاستثمار في الموجودات ذات السيولة العالية، وزيادة التركيز على منح القروض والاستثمارات المتنوعة، ما يعزز من ربحية البنك. كما يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الربط بين تواريخ استحقاق الاستثمارات المصرفية ومصادر الأموال، لضمان التوازن بين السيولة والربحية.

ثالثا : المدخل العلم:

يرتكز هذا المدخل على استخدام **الأساليب العلمية الحديثة** في اتخاذ قرارات التخصيص المالي، ومن أبرز هذه الأساليب:

- **بحوث العمليات،**
- **البرمجة الخطية**.

ويهدف إلى **تحقيق التوازن الأمثل** بين السيولة والربحية من خلال:

- تعظيم العوائد،
- تقليل التكاليف،
- وتحقيق كفاءة عالية في إدارة الموارد.

يُعتبر هذا المدخل من أكثر الأساليب تطورًا، حيث يُستخدم في بيئات مصرفية متقدمة تعتمد على البيانات والتحليل الكمي في التخطيط المالي[1].

[1] سارة ادبوب، سعدية قصاب، **مرجع سابق** ، ص ص 91-92.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة من المكونات الأساسية في أي عمل بحثي أكاديمي، كونها تمثل الإطار المرجعي الذي ينطلق منه الباحث لفهم الإشكالية محل الدراسة. فهي تُمكّن من الإحاطة بالجهود العلمية التي تناولت الموضوع سابقًا، سواء من حيث المنهجية أو النتائج أو التوصيات، مما يُسهم في تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن السياق البحثي العام.

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

1- أجرى كل من لعراف زاهية وقريد مصطفى دراسة بعنوان: "**قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2011–2017**"، نُشرت في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، سنة 2018.

وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من خلال استخدام مؤشرات الربحية، ومدى ملاءمتها في ظل البيئة المصرفية الحالية. اعتمد الباحثان على أسلوب الملاحظة والتحليل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى توظيف برنامج Excel في معالجة البيانات وتحليل النتائج.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك محل الدراسة شهد تراجعًا ملحوظًا في عوائده وربحيته خلال فترة التحليل، كما أظهرت النتائج وجود ضعف في كفاءة البنك في اتخاذ قرارات الاستثمار، إلى جانب صعوبات في إدارة الاستثمارات وتحقيق أرباح منها.

2- أعدّ كل من عمر بوجميعة وحمزة لعرابي دراسة بعنوان: "**أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009–2017**"، نُشرت في مجلة الريادة

لاقتصاديات الأعمال، العدد 02، والصادرة عن مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة البليدة 02، الجزائر، سنة 2019.

وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل مكونات السيولة في البنوك الإسلامية، مع التركيز على المؤشرات المعتمدة في إدارتها، إضافة إلى توضيح العلاقة بين إدارة السيولة وربحية هذه البنوك. وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي إلى جانب أسلوب القياس الاقتصادي لقياس أثر إدارة السيولة على مؤشرات الربحية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المؤشرات المستخدمة يمكن أن تساهم بفعالية في إدارة السيولة داخل البنوك الإسلامية، من خلال التحكم في مكوناتها حسب طبيعة تأثيرها على الربحية. وأكدت الدراسة على أن الرصيد النقدي يُعد من العناصر ذات التأثير الإيجابي على مؤشرات الربحية، إذ يمكن للبنك التحكم بدرجة سيولته عبر الإحتياطي القانوني.

3- **دراسة سعيدة بورديمة: أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2007-2018 باستخدام نماذج بانل**، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد(22) العدد(02)، جامعة باتنة(01)، الجزائر. هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البنوك الجزائرية وربحيتها وذلك من خلال جمع البيانات من مصادر مختلفة وتطبيق برنامج (Eviews) لتحليل تلك البيانات. توصلت الدراسة إلى أن بعض النماذج لم تتناسب مع عينات الدراسة وذلك لاختلاف مؤشرات السيولة والربحية لدى البنوك في حين وجدت الدراسة أن الإقراض من أهم استثمارات البنوك التي تسمح بتحقيق أرباح عالية وأيضا انخفاض حجم السيولة المتاحة يساهم في زيادة استثمارات البنوك.

المطلب الثاني: دراسات أجنبية.

1- أجرى الباحث Haron Sudin دراسة بعنوان :

"Déterminants of Profitabilité in Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East"

نُشرت في مجلة Islamic Economic Studies، العدد 01، المجلد 11، سنة 1996، كجزء من أطروحة دكتوراه.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المحددات المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية، وذلك من خلال التطرق إلى عدة نظريات اقتصادية، أبرزها :نظرية الهيكل الفعال، نظرية تفضيل المصروفات، ونظرية تجنب المخاطرة .وقد استخدم الباحث بيانات لعدد من البنوك الإسلامية في دول مختلفة، معتمدًا على نموذج المتغير الوهمي لقياس تأثير العوامل المختلفة على الربحية، بالاستعانة بمنهجيتي Smirloks (1985) و Boule (1989).

توصلت نتائج الدراسة إلى أن النفقات والاستثمار في الأوراق المالية الإسلامية يرتبطان بمستوى الدخل المحقق من قبل البنك، في حين لم تُؤكّد الدراسة أفضلية أي من نظريتي الهيكل الفعال أو المصروفات في تفسير ربحية البنوك الإسلامية، كما لم تجد دليلاً على وجود علاقة مباشرة بين طبيعة السوق (احتكارية أو تنافسية) وربحية البنك.

2- أعدّ كل من Muhamed Muda، Amir Sharharuddin، و Abdelhakim Embaya دراسة بعنوان :

"Profitability Determinants and the Impact of Global Financial Crisis: A Panel Data Analysis of Malaysian Islamic Banks",

نُشرت سنة 2013، وهدفت إلى تحليل المتغيرات المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية في ماليزيا، مع التركيز على تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على أدائها.

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات بانل (Panel Data Analysis) يغطي البيانات الفصلية (ربع سنوية) خلال الفترة الممتدة من 2007إلى 2010 .وتميزت هذه الدراسة عن غيرها من البحوث السابقة

من خلال تخصصها في دراسة محددات ربحية البنوك الإسلامية بشكل خاص، كما أكدت على أنه لا يمكن تعميم نتائجها على البنوك المحلية فقط، بل ينبغي تطبيقها على مستوى واسع يشمل العديد من البنوك الإسلامية في مختلف الدول، نظرًا لاختلاف الهياكل المالية والبيئية المحيطة.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الفرع الأول : مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات العربية

الجدول رقم (01): مقارنة بين الدراسة الحالية ودراسات عربية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع دراسة لعراف زاهية وقريد مصطفى دراسة بعنوان: "**قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2011-2017**"، نُشرت في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الصادرة عن	تتقاطع الدراستان في الاهتمام بتحليل الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، من خلال الاعتماد على مؤشرات الربحية كمؤشر رئيسي لتقييم الكفاءة. فقد اعتمد كل من الباحثين في الدراستين على مؤشرات مثل **العائد على الأصول (ROA)** و**العائد على حقوق الملكية (ROE)**، إلى جانب استخدام بيانات حقيقية مستمدة من تقارير مالية لبنوك جزائرية، مما يمنح النتائج مصداقية	تختلفان في عدة جوانب محورية. فقد ركزت دراسة لعراف وقريد على تحليل الربحية فقط دون التطرق إلى السيولة أو العلاقة بينهما، بينما سعت الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة التبادلية بين السيولة والربحية، مما يمنحها بُعدًا أشمل وأعمق. كذلك، اقتصرت الدراسة السابقة على بنك واحد فقط (بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، في حين تناولت الدراسة الحالية عينة أوسع من البنوك الجزائرية خلال فترة زمنية أطول (2010–2019)، مما يعزز من شمولية النتائج وقابليتها للتعميم. من جهة أخرى، استخدمت الدراسة السابقة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، سنة 2018.	تطبيقية. كما تتفق الدراستان في الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي** كإطار منهجي لتحليل البيانات وتفسير النتائج.	برنامج Excel في معالجة البيانات، وهو ما قد يحدّ من تعقيد التحليل الإحصائي، بينما استعانت الدراسة الحالية بأدوات أكثر تقدمًا مثل Eviews أو SPSS ، ما يرفع من دقة النتائج وتحليل التباين بين المتغيرات. كما تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على كيفية تحقيق التوازن بين السيولة والربحية كهدف استراتيجي في الإدارة المالية للبنوك، وهو جانب لم تتم معالجته في الدراسة السابقة.
الدراسة الحالية مع دراسة عمر بوجميعة وحمزة لعرابي دراسة بعنوان: "أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009–2017"، نُشرت في مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 02، والصادرة عن مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية	تتشابه الدراستان في **موضوعهما المركزي**، والمتمثل في دراسة أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك، وذلك من خلال استخدام **مؤشرات مالية كمية** لقياس هذه العلاقة، مثل الرصيد النقدي، والاحتياطي القانوني، والعائد على الأصول(ROA) ، والعائد على حقوق الملكية .(ROE)كما أن كلتا الدراستين	على الرغم من اتفاق الهدف العام بين الدراستين، إلا أنهما تختلفان في نطاق التطبيق؛ حيث ركزت دراسة بوجميعة ولعرابي على البنوك الإسلامية فقط، بينما شملت الدراسة الحالية عينة أوسع من البنوك الجزائرية، بما فيها البنوك التجارية التقليدية، مما يمنحها بُعدًا تحليليًا أكثر شمولًا. كما أن الدراسة السابقة استخدمت أسلوب بيانات البانل (Panel Data)بشكل صريح وموسع لقياس التأثير عبر الزمن، في حين أن الدراسة الحالية ركزت أكثر على التحليل

المستدامة، جامعة البليدة 02، الجزائر، سنة 2019.	استخدمتا **المنهج الوصفي التحليلي**، بالإضافة إلى **منهج القياس الاقتصادي** عبر تحليل بيانات فعلية مستقاة من البنوك، خلال فترات زمنية متقاربة نسبيًا. كذلك، يُلاحظ أن الدراستين اتفقتا على **وجود تأثير واضح للسيولة على ربحية البنوك**، وأشارتا إلى أهمية ضبط نسب السيولة بما لا يخل بالربحية، وهو ما يدعم الفرضية المركزية للدراسة الحالية.	المقارن بين نسب السيولة والربحية عبر مؤشرات محددة ولفترة أطول (2010–2019). إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة الحالية تطرقت إلى الجانب النظري بإسهاب أكبر، من خلال عرض مفصل لنظريات إدارة السيولة وأنواعها، كما اهتمت بتوضيح العلاقة الجدلية بين السيولة والربحية والتوازن بينهما، وهو جانب لم يُعالج بنفس العمق في الدراسة المقارنة.
الدراسة الحالية مع **دراسة سعيدة بورديمة: أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2007–2018 باستخدام نماذج**	تشترك الدراستان في **الموضوع الرئيسي**، حيث تسعى كلتاهما إلى تحليل العلاقة بين **مستوى السيولة المتاح لدى البنوك** وبين **مدى قدرتها على تحقيق الربحية** . كما تتقاطعان في **المنهجية**	على الرغم من التشابه في الإطار العام، إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن دراسة بورديمة من حيث التركيز التحليلي الأوسع، إذ لم تقتصر على استخدام بيانات بانل فحسب، بل تناولت أيضًا الأبعاد النظرية المرتبطة بمفهوم السيولة وأنواعها ونظرياتها وأهداف إدارتها، إضافة إلى عرض مفصل

بانل، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد(22) العدد(02)، جامعة باتنة(01)، الجزائر	**الكمية**، حيث اعتمدتا على **نماذج بانل Panel Data) (Models** لتحليل البيانات المالية لعدد من البنوك الجزائرية على مدى فترة زمنية طويلة. بالإضافة إلى ذلك، ركّزت الدراستان على مجموعة من **مؤشرات السيولة والربحية**، مما يعزز مصداقية المقارنة والتحليل. كذلك، أظهرت النتائج في كلتا الدراستين أن للسيولة تأثيرًا ملحوظًا على الربحية، إذ بيّنت دراسة بورديمة أن **الإقراض** يُعد من أبرز أدوات توظيف السيولة لتحقيق أرباح، بينما يساهم انخفاض السيولة في زيادة استثمارات البنوك نتيجة الضغط على تحسين الأداء.	لمداخل التوفيق بين السيولة والربحية. في المقابل، ركّزت دراسة بورديمة بشكل أكبر على الجانب التطبيقي الإحصائي باستخدام البرنامج الاقتصادي Eviews دون التوسع الكبير في الإطار النظري. كما أن الدراسة الحالية قامت بالمقارنة بين عدد من البنوك خلال الفترة 2010–2019، وهي فترة تشمل أحداثًا مالية واقتصادية هامة، في حين ركزت دراسة بورديمة على فترة 2007–2018، مع وجود اختلاف بسيط في عينة البنوك المستخدمة ونوع المؤشرات المطبقة.

الفرع الثاني : مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية

الجدول رقم (02): مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات الأجنبية

المقارنة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة الحالية مع "Determinants of Profitability in Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East" نُشرت في مجلة Islamic Economic Studies، العدد 01، المجلد 11، سنة 1996، كجزء من أطروحة دكتوراه.	تشترك الدراسة الحالية ودراسة Haron في الهدف العام والمتمثل في تحليل العوامل المؤثرة في ربحية البنوك، مع التركيز على استخدام مؤشرات مالية لتقييم الأداء المصرفي. كما أن كلتا الدراستين اعتمدتا على مناهج كمية في التحليل، وإن اختلفت الأدوات والمنهجيات المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، تتفق الدراستان في التأكيد على أن الربحية لا تتحقق بشكل معزول، وإنما تتأثر بعدد من العوامل الهيكلية والتمويلية والإدارية، ما يستدعي إدارة مالية متكاملة ومتوازنة.	تختلف الدراستان أساسًا من حيث الإطار المؤسسي والتحليلي؛ إذ ركزت دراسة Haron على البنوك الإسلامية في الشرق الأوسط، بينما تناولت الدراسة الحالية عينة من البنوك الجزائرية (التجارية والإسلامية معًا) في فترة أكثر حداثة (2010–2019). كما أن الدراسة الأجنبية استندت إلى نظريات اقتصادية عامة مثل: نظرية الهيكل الفعال، ونظرية تفضيل المصروفات، ونظرية تجنب المخاطرة، لتحليل محددات الربحية، في حين ركزت الدراسة الحالية على العلاقة الوظيفية والقياسية بين السيولة والربحية في إطار بيئة مصرفية محددة. ومن الناحية المنهجية، اعتمدت دراسة

		Haronعلى نموذج المتغير الوهمي (Dummy Variable Approach)، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل مالي مباشر للمؤشرات الكمية باستخدام أدوات تحليل إحصائي متقدم مثل .Eviews كما أن الدراسة الأجنبية لم تتناول إدارة السيولة كعامل مستقل بذاته، بل عالجت الربحية من منظور عام دون الربط المباشر بين نسب السيولة ومستوى الربح المحقق، بخلاف الدراسة الحالية التي أولت هذا الربط أهمية محورية
الدراسة الحالية مع Muhamed Muda، Amir Sharharuddin، و Abdelhakim Embayaدراسة بعنوان : "Profitability Determinants and the Impact of	**تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بتحليل محددات الربحية في البنوك، مع التركيز على المنهج الكمي التحليلي باستخدام بيانات بانل Panel) .(Dataكما أن كلا الدراستين**	**يظهر الاختلاف الرئيسي في أن الدراسة الماليزية ركزت على تأثير الأزمة المالية العالمية كعامل خارجي محدد للربحية، في حين أن الدراسة الحالية ركزت على العلاقة بين السيولة والربحية كعامل داخلي ناتج عن قرارات الإدارة المالية للبنوك. كذلك،**

Global Financial Crisis: A Panel Data Analysis of Malaysian Islamic Banks",	اعتمدتا على مؤشرات مالية واقعية مثل العائد على الأصول (ROA)والعائد على حقوق الملكية(ROE) ، من أجل تقييم الأداء المصرفي. إضافة إلى ذلك، تسعى الدراستان إلى فهم العلاقة بين الظروف الاقتصادية والمؤشرات الداخلية للبنك ومدى انعكاسها على مستوى الربحية.	فإن نطاق الدراسة الأجنبية اقتصر على البنوك الإسلامية الماليزية فقط خلال فترة قصيرة نسبيًا (2007–2010)، في حين أن الدراسة الحالية تناولت عينة أوسع من البنوك الجزائرية (إسلامية وتجارية) لفترة أطول وأكثر شمولًا) 2010–2019.(أيضًا، أولت الدراسة الحالية اهتمامًا خاصًا للجانب النظري، من خلال مناقشة مفصلة لمفاهيم السيولة وأنواعها ونظرياتها، إضافة إلى التطرق إلى التوازن بين السيولة والربحية عبر مداخل منهجية، وهو ما لم يُعالج بنفس العمق في الدراسة الأجنبية التي ركزت أكثر على الجانب التطبيقي وتأثير الصدمات الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

ختامًا للفصل المتعلق بالأدبيات النظرية لإدارة السيولة والربحية، يمكن القول إن إدارة السيولة في البنوك تعد من أهم الاحتياجات الضرورية لمواجهة مطالب السحب والإيداع، وذلك من خلال استراتيجيات ونظريات تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها تحقيق الأرباح عبر استثمار أموال البنك. تعتبر الربحية الهدف الرئيسي والأساسي لأي بنك، ويعتمد تحقيقها على مجموعة من الأهداف المحددة والعوامل المؤثرة. كما تم التطرق إلى العلاقة المتبادلة بين السيولة والربحية، حيث يُعتبر التوازن بينهما هدفًا محوريًا يجب على كل بنك تحقيقه، مع مراعاة تلبية احتياجاته المختلفة لضمان استمراريته وتعزيز مركزه المالي.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك

التنمية المحلية (BDL)

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل السابق إلـى الإطـار النظـري والمفـاهيمي لإدارة السـيولة والربحيـة فـي البنوك، وكذا مختلف المفاهيم المرتبطة بها، بالإضافة إلـى استعراضـنا للمرجعيـة النظريـة والدراسـات السابقة ذات الصلة، فإننا في هذا الفصل نحاول إسقاط تلك الجوانـب النظريـة علـى الواقـع العملـي مـن خلال دراسة حالة بنك التنمية المحلية (BDL) خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023.

ويعد الغرض الأساسي من دراسة هذا الجانب التطبيقي إلى التعرف علـى مـدى مسـاهمة إدارة السيولة في تحسين ربحية هذا البنك العمومي، من خلال تحليـل المؤشـرات الماليـة الأساسـية، ومتابعـة تطورهـا خـلال الفتـرة المدروسـة، ومـدى ارتباطهـا باسـتراتيجيات البنـك فـي تسـيير المـوارد الماليـة، وتخصيصها بشكل يضمن الحفاظ على التوازن بين السيولة والربحية.

ولتحقيق هذا الغرض، قمنا بجمع ومعالجة البيانات المالية الخاصـة بالبنـك، وتحليلهـا باسـتخدام أدوات تحليل مالية وإحصائية مناسبة، كما سيتم من خلال هذا الفصل التعريف بالمجتمع والعينـة محـل الدراسة، وأدوات جمع البيانات، إلى جانب تقديم أهم المتغيرات المعتمدة في التحليل وكيفية قياسها.

وبناء عليه، تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول :**عرض عام حول بنك التنمية المحليـة(BDL) ، بمـا يشـمل النشـأة، المهـام، النشـاطات الأساسية، الهيكل التنظيمي، وتطور الأداء المالي العام خلال الفترة محل الدراسة.
- **المبحث الثاني** :عرض منهجية الدراسة التطبيقية، وتحليل البيانات المالية للبنك، ومناقشة العلاقة بين إدارة السيولة والربحية، واختبار الفرضيات المطروحة.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية لدراسة حالة بنك التنمية المحلية

تحقيقا لأهداف الدراسة كان من الضروري اعتماد منهجية علمية مناسبة لطبيعة البحث، واختيار الأدوات الملائمة لجمع المعطيات وتحليلها، بما يسمح بتفسير الظاهرة المدروسة واستخلاص النتائج التي تدعم أهداف البحث.

وفي هذا السياق، يتناول هذا المبحث عرض المنهج المستخدم في الدراسة، إلى جانب تحديد المجتمع والعينة محل الدراسة، وكذا الأدوات التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات وتلخيصها وتحليلها، وذلك بهدف الوصول إلى إجابات دقيقة على إشكالية البحث، وتقييم مدى تحقق فرضياته.

المطلب الأول: المنهجية وأدوات الدراسة

نظرا للطبيعة التطبيقية لهذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك العمومية، تم اعتماد منهج علمي يجمع بين الوصف والتحليل، مع الاعتماد على أدوات بحث متنوعة لضمان دقة النتائج، وقد تم التركيز على بنك التنمية المحلية (BDL) كحالة تطبيقية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، وسنتناول في هذا المطلب كلا من المنهج المستخدم، مجتمع وعينة الدراسة، والأدوات المعتمدة في جمع البيانات وتحليلها.

أولا : المنهج المستخدم في الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، باعتبارهما الأنسب لدراسة العلاقة بين متغيرين (السيولة والربحية) من خلال تحليل البيانات المالية الفعلية، وتم دعم هذا المنهج بأساليب التحليل الكمي من خلال استخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية مثل:

- معدل السيولة العامة؛
- معدل السيولة الآنية؛
- العائد على الأصول.(ROA)

- العائد على حقوق الملكية.(ROE)

وقد مكن هذا الأسلوب من تحديد طبيعة العلاقة بين إدارة السيولة والأداء الربحي للبنك، وقياس مدى فعالية السياسات المالية المتبعة خلال فترة الدراسة.

ثانيا: أدوات جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البيانات الثانوية كمصدر أساسي للمعلومات، والتي تم جمعها بالاستناد إلى :

- التقارير السنوية الصادرة عن بنك التنمية المحلية؛
- نشرات بنك الجزائر المتعلقة بالقطاع البنكي؛
- الوثائق الرسمية والتقارير المالية المتوفرة على المواقع الإلكترونية الرسمية؛
- دراسات وأبحاث سابقة تناولت أداء البنوك العمومية في الجزائر.

وتعد هذه البيانات ذات طابع كمي، حيث تم استخدامها لتحليل المؤشرات المتعلقة بالسيولة والربحية، وفقا لمعايير التحليل المالي.

ثالثا: مجتمع وعينة الدراسة.

يتمثل مجتمع الدراسة في بنك التنمية المحلية، هو شركة مساهمة برأس مال اجتماعي قدره أكثر من 100 مليار دينار جزائري، وهو البنك الوحيد في الجزائر الذي يزاول نشاط "القروض المرهونة". وسنتناول تقديمه كما يلي:

1_ نشأة بنك التنمية المحلية

تم إنشاء بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30 أبريل 1985، في شكل شركة مساهمة بموجب القانون العام، وتم تحويله لاحقا إلى شركة مساهمة عامة

تتمتع بالاستقلالية المالية، بموجب الأمر رقم 25/95 الصادر في 25 سبتمبر 1995، يقع المقر الاجتماعي لبنك التنمية المحلية في 65 شارع قاسي عمر، سطاوالي، الجزائر العاصمة.[1]

رأسمال البنك ارتفع تدريجيا من 50 مليون دينار جزائري في عام 1985 إلى 720 مليون دينار جزائري في عام 1989، ثم إلى 1.3 مليار دينار جزائري في عام 1995، و2 مليار دينار جزائري في عام 2004، ثم 2.6 مليار دينار جزائري في عام 2009، و3.6 مليار دينار جزائري في عام 2015، ليصل إلى 7.8 مليار دينار جزائري في عام 2021. وفي نهاية ديسمبر 2023، أصبح رأسمال البنك 13.2 مليار دينار جزائري، بعد توزيع الأرباح وتحويل جزء منها إلى احتياطي، عند تأسيس البنك، تم الاكتتاب في رأسماله الاجتماعي من قبل المؤسسات العمومية التالية:

- 573 سهما من قبل صناديق المساهمة في مجالات المناجم، الطاقة، المياه، الأشغال العمومية والري؛
- 175 سهما من قبل صناديق المساهمة في الصناعات الكيميائية والبتروكيميائية والصيدلة؛
- 252 سهما من قبل صناديق المساهمة في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.

عمل بنك التنمية المحلية على زيادة رأسماله تدريجياً عبر عدة مراحل من 1994 إلى 2023، وذلك من خلال إصدار أسهم جديدة وزيادة قيمة السهم في بعض الحالات، أهم المحطات كانت:

- 1994: أول زيادة بعد التأسيس، رفع الرأسمال إلى 330 مليون دج.
- 1995: زيادة كبرى إلى 1,300 مليون دج بإجمالي 13,000 سهم.
- 2002: رفع الرأسمال إلى 2 مليار دج.
- 2004: رفعه إلى 2.6 مليار دج مع مضاعفة قيمة السهم إلى 200,000 دج.
- 2009: (مارس): زيادة إلى 3.6 مليار دج.

[1]- المصدر: وثيقة رسمية من البنك.

- 2009: (سبتمبر): زيادة كبيرة إلى 7.8 مليار دج بإصدار 21,000 سهم جديدة.
- 2023: أحدث زيادة أوصلت رأسمال البنك إلى 13.2 مليار دج بعد إصدار 27,000 سهم جديدة.

وتتكون عينة الدراسة من البيانات المالية المنشورة لبنك التنمية المحلية (BDL) خلال الفترة من 2015 إلى 2023، وتمثل هذه البيانات تقارير سنوية تشمل الميزانية (أصول وخصوم البنـك)، حسـاب النتائج، بالإضافة إلى تقارير الأداء المالي، والتي تسمح بإجراء تحليـل كمـي دقيـق لمؤشـرات السـيولة والربحية.

المطلب الثاني: أنشطة بنك التنمية المحلية

يعد بنك التنمية المحلية بنك شامل (Universal Bank) يغطي جميع الأنشطة المصرفية الموجهة للأفراد والمؤسسات، يعمل وفقا للقانون النقدي والبنكي في مجالات متعددة أهمها:

أولا : الأنشطة الرئيسية للبنك

1- نشاط التجزئة

- استقبال الودائع بأنواعها (جارية، لأجل، توفير)؛
- إدارة وسائل الدفع؛
- منتجات متوافقة مـع الشـريعة الإسـلامية (منـذ سـنة 2022 بعـد الحصـول علـى الاعتمـاد مـن بنـك الجزائر).

2- نشاط التمويل

- قروض موجهة للأسر أو للمؤسسات؛
- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- التمويل الإسلامي؛
- تمويل الترويج العقاري والسياحي ومشاريع البنية التحتية.

3- تسيير الأصول

- يشمل إدارة المحافظ والأسهم والمشتقات المالية؛
- الوساطة في الأسواق المالية؛
- المساهمة في الشركات؛
- إدارة فروع البنك وأنشطتها.

4- أنشطة مستقبلية متوقعة (2024-2029)

- توسيع التمويل الإسلامي؛
- تمويل الرهن العقاري؛
- القروض الاستهلاكية؛
- الخدمات الرقمية؛
- التجارة الدولية والخدمات المرافقة لها.

ثانيا: خدمات ومنتجات البنك

يقدم بنك التنمية المحلية مجموعة متنوعة من الخدمات المالية والمصرفية التي تلبي احتياجات الأفراد، المؤسسات، والهيئات، تشمل التمويل، الادخار، الدفع، والاستثمار، بما يعزز دوره في دعم الاقتصاد الوطني، والتي نوجزها فيما يلي :

- تمويل المؤسسات والمهن الحرة؛
- تمويل الترويج العقاري؛
- القروض الاستهلاكية والسكنية؛
- التمويل الإسلامي؛

- الخدمات المصرفية الإلكترونية؛
- البطاقات البنكية المحلية والدولية (CIB، VISA، MASTERCARD)
- فتح وتسيير الحسابات الجارية والشيكات؛
- حلول تمويلية مبتكرة من خلال المشاركة في رأسمال المؤسسات.

ثالثا: القدرات التنظيمية والاستراتيجية لبنك التنمية المحلية

يتمتع بنك التنمية المحلية بجملة من القدرات المتنوعة نوجزها كالآتي:

1- من جانب الموارد البشرية

- البنك يتمتع برأس مال بشري جيد، بـ 23 مركز تدريب، 165 وكالة، و322 نقطة بيع.
- يتم الحفاظ على علاقات جيدة بين الموظفين والإدارة.
- يتمتع متوسط الكادر البشري بخبرة جامعية ومتوسط خبرة أكثر من 15 عامًا.

2- من الجانب المالي:

- الحسابات المالية يتم المصادقة عليها من محافظ البنك المركزي.
- البنك لديه أنظمة محاسبة صارمة ومتوافقة مع تعليمات بنك الجزائر.
- البنك يتخذ إجراءات لتقليل خطر تعثر السداد خاصة لبعض الزبائن.

3- من الجانب الاستراتيجي – سياسة تجارية مركزها الزبون:

على المدى القصير:

- وضع الزبون في صميم العلاقة البنكية؛
- نشر ثقافة تجارية جديدة من خلال تبني أفضل الممارسات (الإستقبال، التوجيه، الابتسامة)؛
- رفع الوعي بين الموظفين حول مسؤولياتهم؛
- تبسيط العمليات البنكية وتحسين جودة الخدمة؛
- تطوير التسويق، خاصة للخدمات الرقمية.

على المدى الطويل:

- تحسين صورة البنك كمؤسسة مرجعية من خلال:
- تعزيز العلاقة مع الزبائن وتحقيق ولائهم.
- تحسين تجربة الزبون داخل الفروع.
- التوجه نحو الرقمنة.
- تنويع المنتجات والخدمات البنكية.

المطلب الثالث: الإطار التنظيمي والإداري لبنك التنمية المحلية.

يعد الإطـار التنظيمـي والـإداري لأي مؤسسـة ماليـة مـن العناصـر الأساسـية التـي تحـدد آليـات تسييرها وفعالية أدائها، خاصة في البنـوك التـي تعتمـد علـى هياكـل تنظيميـة دقيقـة وتخضـع لإشـراف قانوني صارم، وفي هذا المطلب سنسلط الضوء علـى الإطـار القـانوني الـذي يـنظم عمـل بنـك التنميـة المحلية (BDL)، إلى جانب اسـتعراض الهيكـل التنظيمـي والـإداري المعتمـد داخلـه، لمـا لـه مـن دور محوري في تسيير العمليات وتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية.

أولا: التنظيم الإداري لبنك التنمية المحلية.

يتشكل الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية (BDL) كما هو موضح في **(الملحق رقم 01)** مـن مديريات ومصالح تابعة للمديرية العامة للبنك، والتي يمكن سردها كما يلي:

الإدارة العامة

تشرف على مايلي :

1 .الهيئات والمصالح المباشرة للإدارة العامة:

- مصلحة التفتيش ؛
- مديرية أنظمة المعلومات؛

- مديرية الموارد البشرية والتكوين؛
- مديرية المشاريع ؛
- مديرية مكتب المدير العام؛
- ديوان المدير العام ؛

المديريات المركزية (تحت إشراف المدير العام)، وتشرف على أربع (04) مديريات عامة كالتالي:

أ. المديرية العامة للنشاط التجاري والعمليات البنكية

- مديرية الشبكة؛
- مديرية التسويق والاتصال؛
- مديرية وسائل الدفع؛
- مديرية التمويلات؛
- مديرية مخاطر القرض؛
- مديرية التقييم المالي؛
- مديرية إدارة الجودة.

ب. المديرية العامة للموارد والدعم اللوجستي

- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية التنظيم والإجراءات؛
- مديرية الصندوق المركزي؛
- مديرية الضمانات والتأمين؛
- مديرية المشتريات؛
- مديرية صيانة التجهيزات.

ج. المديرية العامة للمالية والمحاسبة

- مديرية المحاسبة العامة؛
- مديرية المحاسبة التحليلية؛
- مديرية التسيير المالي؛
- مديرية التحليل المالي؛
- مديرية المعالجة المالية المركزية؛
- مديرية الرقابة الدائمة والداخلية.

د. المديرية العامة لأنظمة المعلومات والمشاريع الرقمية

- مديرية المشاريع المعلوماتية؛
- مديرية نظم المعلومات؛
- مديرية الأمن المعلوماتي؛
- قسم إدارة الخوادم وقواعد البيانات؛
- قسم مراقبة الحسابات.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك التنمية المحلية

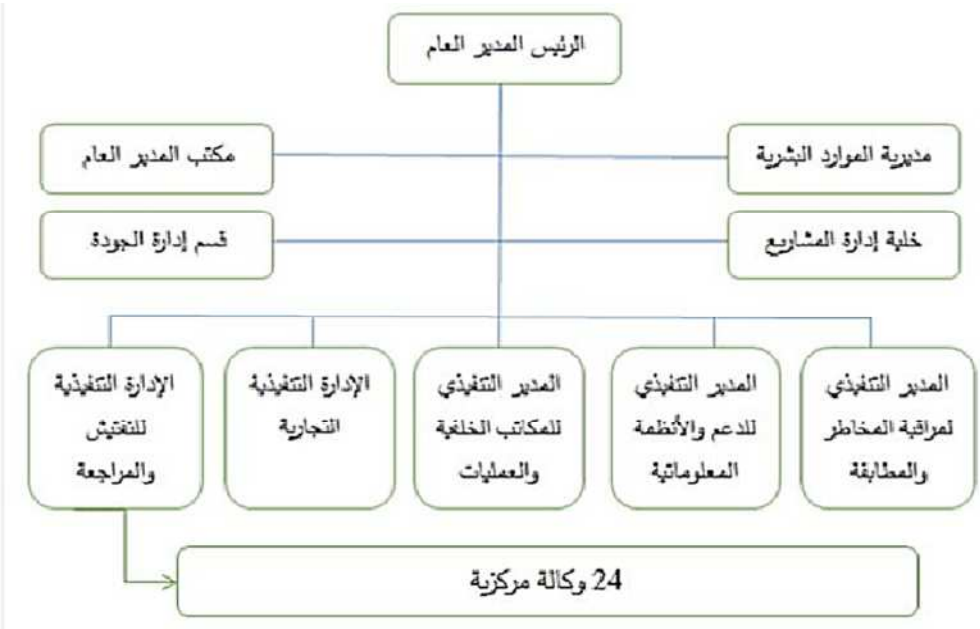

ثانيا: الأطر التشريعية والتنظيمية للبنك

يخضع بنك التنمية المحلية لمختلف القوانين والتنظيمات التي يخضع لها بنك البنوك، وهو بنـك الجزائر من خلال الإطار التنظيمي الذي ينظم النشاط المصرفي والعمليات المالية والتي نذكر منها:

أولا: النصوص التشريعية الأساسية

- القانون التجاري: الأمر 75-59 (26 سبتمبر 1975)؛
- تسيير رؤوس الأموال العامة: الأمر 95-25 (25 سبتمبر 1995)؛
- المعاملات الإلكترونية: القانون 03-04 (17 فبراير 2003)؛
- الخصخصة وتنظيم المؤسسات العمومية: الأمر 01-04 (20 أغسطس 2001)؛
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: القانون 23-01 (7 فبراير 2023)؛
- حماية البيانات الشخصية: القانون 18-07 (10 يونيو 2018)؛
- القانون النقدي والمصرفي الجديد: القانون 23-09 (28 يونيو 2023).

ثانيا: أنظمة لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة(COSOB)

- النظام العام للبورصة: 23-04.(2023) ؛
- نشر المعلومات من الشركات: 20-02.(2020) ؛
- تأهيل وسطاء السوق: 23-03.(2023) ؛
- تسجيل الأدوات المالية: 05-01.(2005) ؛
- القواعد المهنية: تعليمة رقم: 03-99.(1999) .

فتح وإدارة حسابات حفظ الأوراق المالية: التعليمات رقم: **03-02، 03-03، 03-04، 03-05، 03-06 (من 2003 إلى 2005).**

ثالثا: مراكز المخاطر والشيكات دون رصيد

- تنظيم مركزي للمخاطر: تنظيم 21-02 (6 ديسمبر 2021).
- الشيكات المرتجعة: التنظيم 11-07 (19 أكتوبر 2011).

رابعا: شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية

التنظيم 07-01 (7 فبراير 2024)، الحد الأدنى لرأس المال 20 مليار دينار جزائري

خامسا: الرقابة ومكافحة غسل الأموال

القـانون 05-01 المعـدل بالقـانون 23-01، يشـمل جوانـب الوقايـة والكشـف والتحقيـق فـي المعاملات المشبوهة.

سادسا: التمويل الإسلامي

التنظـيم 20-02 (2020): يحـدد القواعـد الخاصـة بعـرض وتسـويق المنتجـات الماليـة الإسـلامية فـي البنوك والمؤسسات المالية.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل مؤشرات السيولة والربحية في بنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، وذلك بهدف تقييم مدى فاعلية إدارة السيولة في تحسين الأداء المالي للبنك. كما سنعمل على تتبّع تطور المؤشرات المالية الأساسية ذات الصلة، من خلال تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، بغرض استخلاص العلاقة بين كفاءة إدارة السيولة ومستوى الربحية المحقق، وقبل ذلك سنتطرق إلى أهم عناصر القوائم المالية للبنك، إضافة إلى شرح منهجية القياس والمؤشرات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: تحليل تطور الأداء المالي لبنك التنمية المحلية.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تطور أبرز المؤشرات المالية لبنك التنمية المحلية خلال فترة الدراسة (2015–2023)، باعتبارها تعكس الوضعية العامة للبنك من حيث القوة المالية والكفاءة التشغيلية، وتشمل هذه المؤشرات عناصر من الميزانية وأخرى من جدول حسابات النتائج، بحيث يهدف هذا التحليل إلى إبراز مدى قدرة البنك على تحقيق التوازن المالي وتحسين أدائه في ظل التحديات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة المعنية.

أولا: تطور حصيلة الأصول

ويمكن توضيح التطور السنوي لتطور حصيلة أصول البنك لفترة الدراسة كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور أصول بنك التنمية المحلية (2015– 2023)

الوحدة النقدية : 1 مليون دج

السنة	إجمالي الأصول	%تغير الأصول
2015	808,202.85	—
2016	846,925.78	+4.79%
2017	902,281.83	+6.54%
2018	1,048,881.26	+16.25%
2019	1,112,152.20	+6.03%
2020	1,211,334.03	+8.92%
2021	1,347,934.48	+11.28%
2022	1,513,012.82	+12.25%
2023	1,603,319.00	+5.97%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

يشير تطور إجمالي الأصول لبنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023 إلى نمو مطّرد يعكس توسعا في أنشطة البنك وتعزيزا لمكانته المالية، فقد بدأت الأصول بقيمة 808,202.85 مليون دج سنة 2015، وسجلت ارتفاعا تدريجيا لتبلغ 1,603,319.00 مليون دج في سنة 2023، أي ما يعادل تقريبا تضاعفا في حجم الأصول خلال تسع سنوات.

وقد كان النمو أكثر بروزا في سنة 2018 التي شهدت أعلى نسبة تغير بلغت 16.25%، مما يدل على توسع كبير في استثمارات البنك أو زيادة في حجم الودائع والتمويلات الممنوحة. كما سجلت السنوات 2021 و2022 نسب نمو معتبرة بلغت 11.28% و12.25% على التوالي، وهو ما يعكس ديناميكية واضحة في النشاط البنكي خلال هذه الفترة.

أما في سنة 2023 فقد لوحظ تباطؤ نسبي في النمو مقارنة بالسنوات السابقة بنسبة 5.97%، مما قد يرجع إلى استقرار نسبي في السوق أو تأثير عوامل اقتصادية وتنظيمية، عموما يعكس هذا التطور الإيجابي قدرة البنك على التوسع وإدارة موارده بكفاءة، مع المحافظة على وتيرة نمو مستمرة في أصوله.

ومما سبق يظهر لنا الشكل التالي نتائج ذلك:

الشكل رقم (03): تطور أصول بنك التنمية المحلية (2015-2023)

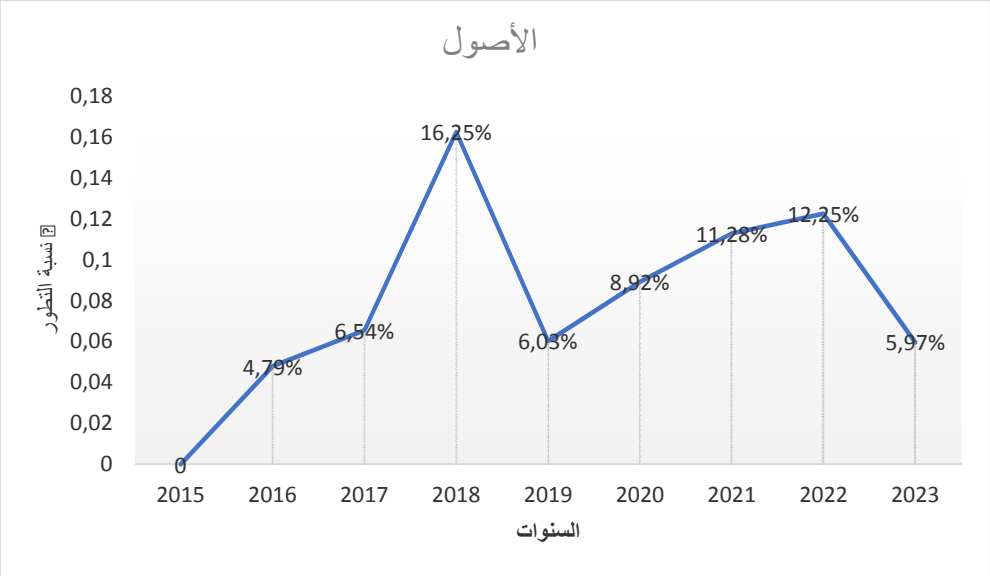

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالاعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

ثانيا : تطور حصيلة حقوق الملكية

ويمكن توضيح التطور السنوي لتطور حصيلة حقوق ملكية البنك خلال الفترة المدروسة كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تطور حقوق ملكية بنك التنمية المحلية (2015-2023)

الوحدة النقدية : 1 مليون دج

السنة	حقوق الملكية	%تغير الملكية
2015	53,826.05	—
2016	64,295.27	19.45%
2017	74,419.15	15.75%
2018	78,128.75	4.98%
2019	88,972.18	13.88%
2020	96,906.72	8.92%
2021	108,885.80	12.36%
2022	113,084.73	3.86%
2023	132,015.04	16.74%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

شهدت حقوق الملكية لبنك التنمية المحلية نموا ملحوظا خلال الفترة من 2015 إلى 2023، ما يعكس متانة القاعدة الرأسمالية وتحسنا مستمرا في صافي أصول البنك، بحيث انطلقت حقوق الملكية في سنة 2015 بقيمة 53,826.05 مليون دج، لترتفع تدريجيا وتبلغ 132,015.04 مليون دج بحلول سنة 2023، مسجلة بذلك زيادة إجمالية تفوق 145.%

وقد كان النمو الأبرز في بداية الفترة، تحديدا سنة 2016، حيث سجلت نسبة ارتفاع قدرها 19.45%، متبوعة بسنة 2017 التي عرفت نموا بنسبة 15.75%، مما يدل على تعزيز رأس المال من خلال الأرباح المحتجزة وكذا الزيادات في رأس المال المدفوع، في المقابل شهدت سنة 2018 تباطؤا في النمو بنسبة 4.98%، إلا أن الوتيرة عادت للارتفاع مجددا في السنوات اللاحقة.

وقد سجلت سنة 2023 نسبة نمو قوية بلغت 16.74%، وهـي مـن أعلـى النسـب المسـجلة فـي الفترة الأخيرة، ما قد يدل على تحسن كبير في النتائج المالية أو على إعادة تقييم للأصـول، ممـا عـزز حقوق المساهمين، عموما يعكـس هـذا النمـو المتواصـل فـي حقـوق الملكيـة ثقـة المسـاهمين فـي البنـك ونجاحه في تحقيق أداء مالي مستقر ومستدام.

الشكل رقم (04): تطور حقوق ملكية بنك التنمية المحلية (2015-2023)

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالاعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

ثالثا : تطور حصيلة النقديات

الجدول رقم (06): تطور نقديات بنك التنمية المحلية (2015-2023)

الوحدة النقدية : 1 مليون دج

السنة	حصيلة النقديات	تغير النقديات %
2015	46,067.56	—
2016	50,434.43	9.48%
2017	57,746.04	14.50%
2018	58,737.35	1.72%
2019	66,729.13	13.61%
2020	79,948.05	19.81%
2021	86,819.00	8.59%
2022	175,197.00	101.80%
2023	101,697.00	-41.95%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

تظهر نقديات بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2015 إلى 2023 تقلبات واضحة في السيولة النقدية المتوفرة، تعكس تفاعل البنك مع الظروف الخارجية المحيطة، إضافة إلى السياسات المعتمدة في تسيير الخزينة، ففي بداية الفترة شهدت النقديات نموا متواصلا، حيث ارتفعت من 46,067.56 مليون دج سنة 2015 إلى 79,948.05 مليون دج سنة 2020، بنسبة نمو سنوي تراوحت بين 1.72% و19.81%، ما يعكس تحسنا تدريجيا في السيولة نتيجة النشاط المصرفي المتزايد أو تحصيل ديون.

الطفرة الأكبر سجلت في سنة 2022، حيث ارتفعت النقديات بنسبة 101.80% مقارنة بسنة 2021، لتبلغ 175,197.00 مليون دج، مما قد يعزى إلى عمليات تحصيل استثنائية أو تدفقات نقدية غير متكررة كإسترجاع قروض كبيرة أو دعم مالي، غير أن هذه الطفرة لم تدم طويلا، حيث تراجعت

النقديات في سنة 2023 إلى 101,697.00 مليون دج، أي بانخفاض قدره 41.95%، وهو تراجع حاد قد يشير إلى توظيف السيولة في استثمارات، أو تسديد التزامات أو ضعف في التدفقات النقدية التشغيلية...إلخ، والشكل الموالي يوضح النتائج السالفة الذكر كالآتي:

الشكل رقم (05): تطور نقديات بنك التنمية المحلية (2015-2023)

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالإعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

رابعا : تطور حصيلة الأصول السائلة

ويمكن توضيح التطور السنوي لتطور حصيلة الأصول السائلة للبنك خلال الفترة المدروسة كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور الأصول السائلة لبنك التنمية المحلية (2015–2023)

الوحدة النقدية: 1 مليون دج

السنة	الأصول السائلة	تغير الأصول السائلة %
2015	216,346.81	—
2016	141,689.35	-34.51%
2017	150,594.57	6.29%
2018	225,946.76	50.04%
2019	244,673.48	8.29%
2020	278,606.83	13.87%
2021	310,768.00	11.54%
2022	318,936.00	2.63%
2023	275,949.00	-13.48%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

تظهر بيانات الأصول السائلة لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023 تقلبات ملحوظة تعكس ديناميكية تسيير الموجودات قصيرة الأجل ومدى قدرة البنك على تلبية التزاماته الفورية، ففي سنة 2015 بلغت الأصول السائلة 216,346.81 مليون دج، لكنها تراجعت بشكل حاد في سنة 2016 بنسبة –34.51٪ لتصل إلى 141,689.35 مليون دج، مما قد يشير إلى استخدام جزء كبير من الأصول السائلة في توظيفات أخرى أو تسديد التزامات مالية.

بعد هذا التراجع، عاد المؤشر إلى منحى تصاعدي، خاصة في سنة 2018 التي شهدت قفزة قوية بنسبة 50.04%، وهو ما يُمكن أن يُعزى إلى تعزيز السيولة بهدف مواجهة التزامات أو تحسين نسبة السيولة، وقد استمر النمو في الأصول السائلة إلى غاية 2022، حيث بلغت 318,936.00

مليون دج، مع نسب نمو متفاوتة تراوحت بين 2.63% و13.87% خلال السنوات المتتالية، ما يعكس استقرارا نسبيا في السياسة المالية للبنك وتحسنا تدريجيا في قدرته على الاحتفاظ بأصول قابلة للتسييل.

غير أن سنة 2023 عرفت تراجعا بنسبة -13.48%، حيث انخفضت الأصول السائلة إلى 275,949.00 مليون دج، مما قد يطرح تساؤلات حول استعمال هذه الأصول، أو انخفاض في موارد البنك النقدية، ويستوجب مراقبة الوضع لتفادي أية تأثيرات على السيولة العامة، عموما تشير هذه الأرقام إلى تحسن ملحوظ في السيولة بعد صدمة النفط سنة 2016، مع حاجة مستمرة إلى ضبط التوازن بين استخدام الأصول وتحقيق الأمان المالي، والشكل الموالي يوضح لنا أكصر تفصيلا:

الشكل رقم (06): تطور الأصول السائلة لبنك التنمية المحلية (2015-2023)

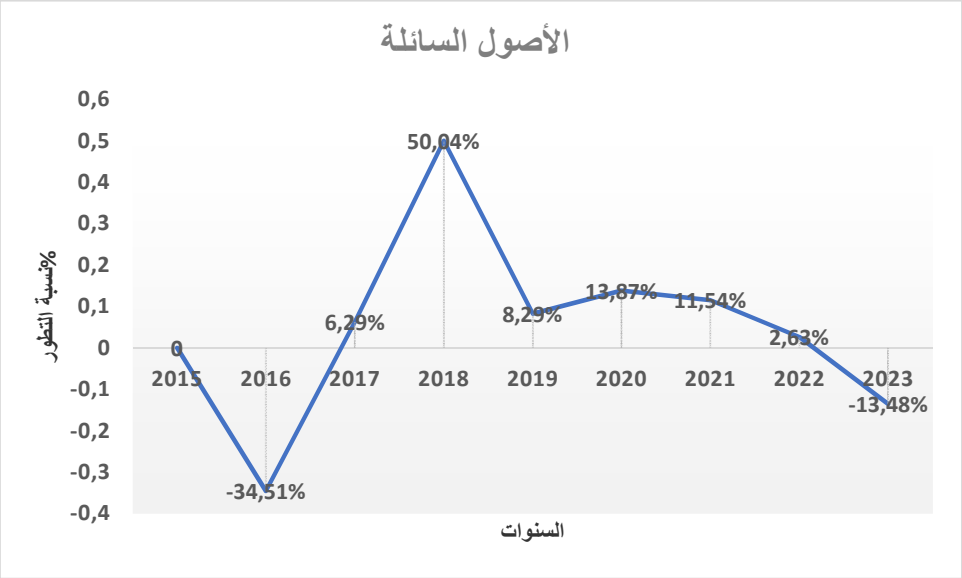

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالاعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

خامسا: تطور حصيلة رقم الأعمال

ويمكن توضيح التطور السنوي لتطور حصيلة رقم أعمـال البنـك خـلال الفتـرة المدروسـة كمـا يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (08): تطور رقم أعمال بنك التنمية المحلية (2015-2023)

الوحدة النقدية : 1 مليون دج

السنة	رقم الأعمال	%تغير رقم الأعمال
2015	36,800.00	–
2016	50,800.00	38.04%
2017	52,500.00	3.35%
2018	60,550.00	15.33%
2019	48,878.00	-19.28%
2020	48,457.00	-0.86%
2021	54,661.00	12.80%
2022	64,457.00	17.92%
2023	76,748.00	19.07%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

يعكس تطور رقم الأعمال لبنك التنمية المحلية خـلال الفتـرة مـن 2015 إلـى 2023 ديناميكيـة الأداء التجاري للبنك، وتأثره بـالظروف الاقتصـادية المختلفـة التـي عرفتهـا الـبلاد، بحيـث انطلـق رقـم الأعمال من 36,800 مليون دج سنة 2015، ليسجل قفزة قوية فـي سـنة 2016 بنسـبة 38.04%، ثـم ليبلغ 50,800 مليون دج، وهو نمو يعكس نشاطا تجاريـا مكثفـا ربمـا نتيجـة توسـيع قاعـدة الزبـائن أو تطوير عروض ومنتجات مصرفية جديدة، وقد استمر هذا الاتجاه الإيجابي لكن بـوتيرة أبطـأ فـي سـنة 2017 بنسبة نمو بلغت 3.35% فقط، ثم عاد إلى النمو القوي في سنة 2018 بنسـبة 15.33% ليصـل

إلى 60,550 مليون دج، غير أن سنة 2019 شكلت نقطة تراجع حادة بنسبة –19.28%، وهو ما يمكن تفسيره بتغيرات في المحيط الاقتصادي أو صعوبات تنظيمية أثرت على مردودية البنك، التراجع استمر بشكل طفيف في سنة 2020 بنسبة –0.86%، ما يعكس ربما التأثير المستمر للأزمة الاقتصادية والصحية الناتجة عن جائحة كورونا.

إبتداء من سنة 2021، بدأ رقم الأعمال يستعيد عافيته تدريجيا حيث عرف نموا بـ 12.80% ثم 17.92% سنة 2022، وبلغ ذروته في 2023 بنمو كبير قدره 19.07%، ليصل إلى 76,748 مليون دج، وهو أعلى رقم يسجل في الفترة محل الدراسة، وبصفة عامة يظهر رقم الأعمال مسارا إيجابيا على المدى الطويل رغم بعض التقلبات، مما يدل على قدرة البنك على التكيف واستعادة لـأداء بعد الفترات الصعبة، والشكل الموالي يوضح النتائج السالفة الذكر أكثر توضيحا:

الشكل رقم (07): تطور رقم أعمال بنك التنمية المحلية (2015–2023)

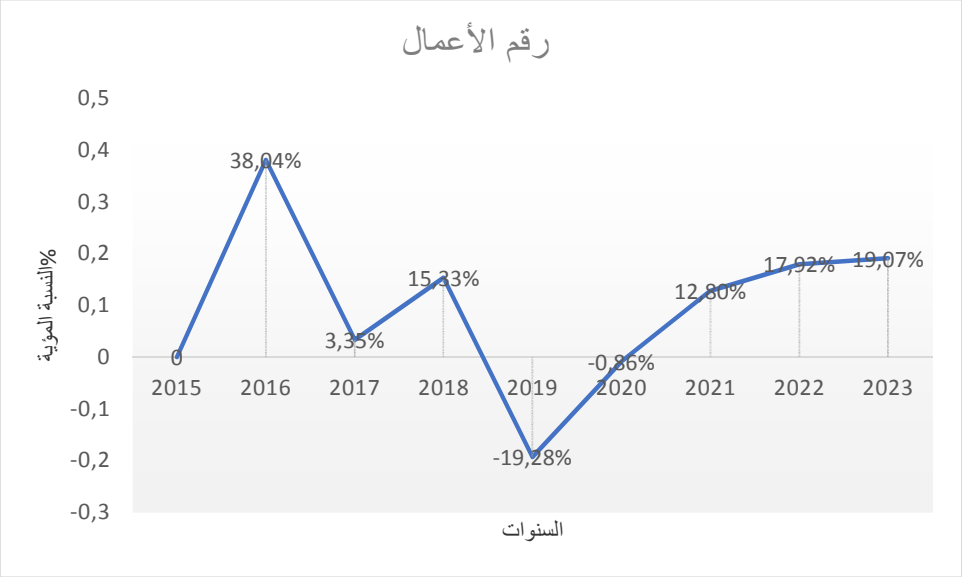

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالاعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

سادسا: تطور حصيلة الناتج البنكي الصافي

ويمكن توضيح التطور السنوي لتطور حصيلة الناتج البنكي الصافي للبنك خلال الفترة المدروسة كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور الناتج البنكي الصافي لبنك التنمية المحلية (2015-2023)

الوحدة النقدية : 1 مليون دج

السنة	الناتج البنكي الصافي	%تغير الناتج البنكي الصافي
2015	25197.59	–
2016	39575.52	57.06%
2017	40364.66	1.99%
2018	47438.81	17.53%
2019	35375.76	-25.43%
2020	33299.01	-5.87%
2021	33693.16	1.18%
2022	40381.01	19.85%
2023	52426.00	29.83%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

يعكس تطور الناتج البنكي الصافي (PNB) لبنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2015 إلى 2023 أداءه المالي وقدرته على تحقيق إيرادات من نشاطه المصرفي الأساسي، بدأ هذا المؤشر في سنة 2015 عند 25,197.59 مليون دج، وسجل قفزة كبيرة جدا في سنة 2016 بنسبة 57.06% ليصل إلى 39,575.52 مليون دج، وهو نمو يحتمل أن يكون نتيجة تحسن كبير في هامش الوساطة المالية أو زيادة في العمولات البنكية.

استمر هذا النمو ولكن بوتيرة ضعيفة جدا في سنة 2017 بنسبة 1.99% فقط، ثم ارتفع مجددا في 2018 بنسبة 17.53%، ليصل إلى 47,438.81 مليون دج، وهو أعلى مستوى في تلك المرحلة، لكن في سنة 2019 عرف الـ PNB تراجعا حادا بنسبة –25.43%، ليصل إلى 35,375.76 مليون دج، ما يشير إلى تأثير سلبي محتمل مرتبط بتقلص في هامش الفائدة أو ضعف النشاط الاقتصادي العام.

هذا التراجع استمر، لكن بدرجة أقل، في سنة 2020 بنسبة –5.87%، ليصل إلى 33,299.01 مليون دج، ثم بدأ بالاستقرار في سنة 2021 مع تحسن طفيف بنسبة 1.18.% ، وقد شهد البنك في السنوات الأخيرة تحسنا ملحوظا في أدائه، حيث سجل في 2022 نموًا بـ 19.85%، ليصل إلى 40,381.01 مليون دج، وتوج هذا التعافي في 2023 بارتفاع قوي بنسبة 29.83٪ ليبلغ الـ PNB أعلى مستوى له في الفترة المدروسة وهو 52,426 مليون دج، وبشكل عام يتسم مسار الـ PNB بالتقلب نتيجة تأثره بالبيئة الاقتصادية والمالية، لكنه يظهر قدرة البنك على التعافي وتحقيق أرباح قوية في الفترات المواتية، والشكل التالي يوضح لنا النتائج سالفة الذكر كالآتي :

الشكل رقم (08) : تطور الناتج البنكي الصافي لبنك التنمية المحلية (2015–2023)

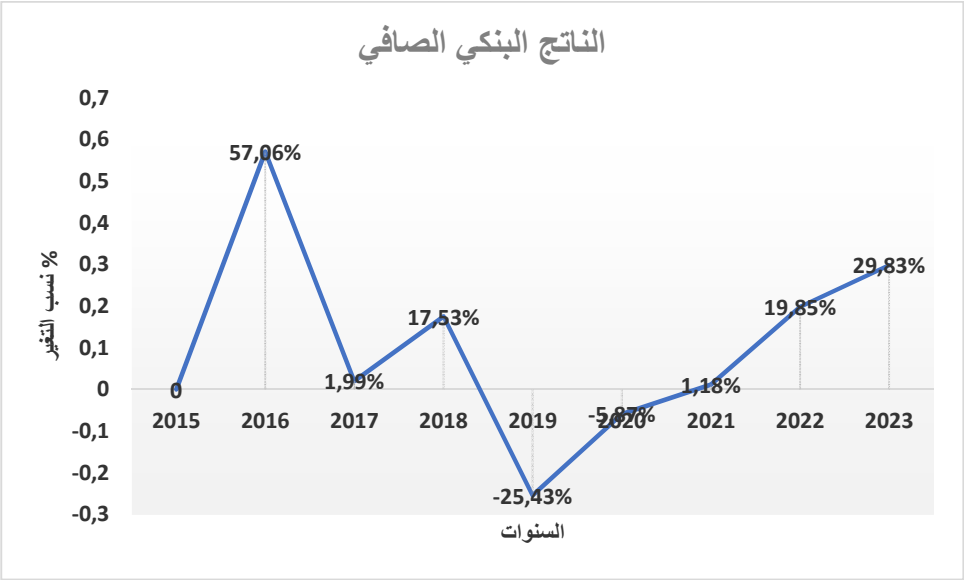

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالاعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

سابعا : تطور حصيلة نتيجة الاستغلال

الجدول رقم (08): تطور نتيجة الاستغلال لبنك التنمية المحلية (2015–2023)

الوحدة النقدية : 1 مليون دج

السنة	نتيجة الإستغلال	%تغير نتيجة الإستغلال
2015	10,200.72	–
2016	22,025.22	115.92%
2017	16,943.62	-23.07%
2018	21,706.32	28.11%
2019	2,518.07	-88.40%
2020	3,179.70	26.28%
2021	5,783.93	81.90%
2022	9,224.59	59.49%
2023	19,953.00	116.30%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

تعكس نتيجة الاستغلال لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023 أداء ماليا متقلبا يظهر فترات من النمو القوي تليها فترات من الانخفاض الحاد، ما يشير إلى تأثرها بعوامل تشغيلية وبيئية متغيرة، ففي سنة 2015 بلغت نتيجة الاستغلال 10,200.72 مليون دج، ثم سجلت قفزة كبيرة في سنة 2016 بنسبة 115.92% لتصل إلى 22,025.22 مليون دج، ما يدل على تحسن كبير في النشاطات التشغيلية للبنك.

غير أن هذا الأداء لم يستمر، حيث تراجعت النتيجة في سنة 2017 بنسبة –23.07% لتبلغ 16,943.62 مليون دج، مما قد يشير إلى تراجع الإيرادات التشغيلية أو زيادة المصاريف. ثم عاد الأداء للتحسن في سنة 2018 بنسبة 28.11% لتصل النتيجة إلى 21,706.32 مليون دج، وفي سنة

2019 شكلت نقطة انهيار في النتيجة التشغيلية، حيث سجلت انخفاضا حادا بنسبة -88.40% إلى 2,518.07 مليون دج ، مما يعكس على الأرجح أزمة داخلية أو تأثيرا كبيرا من عوامل خارجية.

رغم هذا، بدأ تعاف تدريجي سنة 2020 بنسبة 26.28%، ثم تسارع النمو سنة 2021 بنسبة 81.90%، تليها نسبة نمو قوية أيضا في سنة 2022 بلغت 59.49% وبلغ هذا التحسن ذروته في 2023 بنمو هائل قدره 116.30%، لتصل نتيجة الاستغلال إلى 19,953.00 مليون دج، وهو ما يقارب مستوى الذروة السابق في 2016.

وبالتالي تظهر هذه البيانات أن البنك قادر على التعافي بعد الأزمات، خاصة على مستوى أنشطته التشغيلية، وأنه يتمتع بمرونة في التكيّف مع المتغيرات، مما يعزز من قدرته على تحقيق نتائج إيجابية مستدامة مستقبلا إذا تم الحفاظ على وتيرة التحسن هذه. والشكل الموالي يوضح لنا ذلك كالآتي:

الشكل رقم (10) : تطور نتيجة الاستغلال لبنك التنمية المحلية (2015-2023)

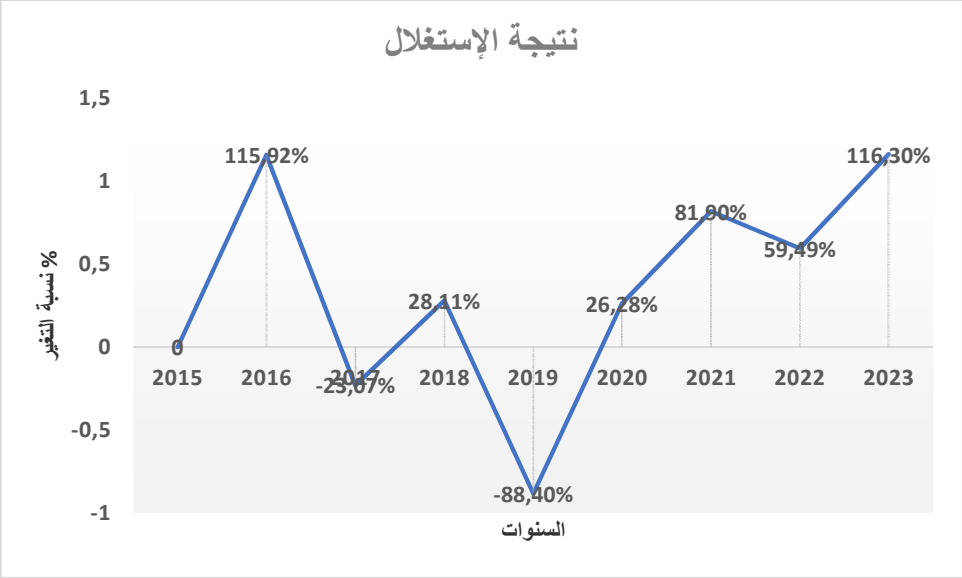

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالإعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

ثامنا: تطور حصيلة النتيجة الصافية

ويمكن توضيح التطور السنوي لتطور حصيلة النتيجة الصافية للبنك خلال الفترة المدروسة كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور النتيجة الصافية لبنك التنمية المحلية (2015-2023)

الوحدة النقدية : 1 مليون دج

السنة	النتيجة الصافية	%تغير النتيجة الصافية
2015	6989.54	–
2016	16751.03	139.66%
2017	13801.71	-17.61%
2018	16310.15	18.17%
2019	1667.94	-89.77%
2020	2568.76	54.01%
2021	3919.89	52.60%
2022	5880.41	50.01%
2023	17558	198.58%

المصدر: بناء على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

يعكس تطور النتيجة الصافية لبنك التنمية المحلية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023 تذبذبًا واضحا في الأداء المالي، مما يشير إلى تأثر كبير بالظروف الاقتصادية والقرارات الإدارية خلال السنوات المدروسة.

حيث بدأت النتيجة الصافية في 2015 عند مستوى 6,989.54 مليون دج، ثم سجلت قفزة هائلة في 2016 بنسبة 139.66% لتصل إلى 16,751.03 مليون دج، ما يعكس أداء استثنائيا في تلك السنة، قد يعود ذلك نتيجة تحسن في الإيرادات أو انخفاض في التكاليف.

إلا أنه في سنة 2017 تراجعت الأرباح بنسبة -17.61% لتصل إلـى 13,801.71 مليـون دج، وهو ما قد يعزى إلى زيادة النفقات أو تراجع بعض مداخيل النشاط الأساسي، إذ تبع ذلك انتعاش نسبي في 2018 بنسبة 18.17% لتبلغ 16,310.15 مليون دج.

أما سنة 2019 كانت الأسوأ على الإطلاق، حيث انهـارت النتيجـة الصـافية بنسـبة -89.77% لتسـجل فقط 1,667.94 مليون دج، وهو ما يشير إلى أزمة مالية أو صدمة خارجية كبيرة أثرت علـى صـافي الأرباح.

إبتداء من سنة 2020، بدأ البنك في استعادة ربحيتـه تـدريجيا، فسـجل فـي تلـك السـنة نمـوا بـ 54.01٪ ليصل إلى 2,568.76 مليـون دج، واسـتمر النمـو فـي 2021 بنسـبة 52.60% (3,919.89 مليون دج) و2022 بنسبة 50.01% (5,880.41 مليون دج)، مـا يـدل علـى مسـار تعـافي منـتظم، إذ بلغت ذروة هذا التعافي في سنة 2023، حيث ارتفعت النتيجة الصـافية بنسـبة 198.58% لتصـل إلـى 17,558 مليون دج، وهو أعلـى مسـتوى لهـا منـذ بدايـة الفتـرة، ويؤكـد عـودة البنـك بقـوة إلـى مسـار الربحية، وربما يعكس إصلاحات داخلية ناجحة أو ظروفا إقتصادية مواتية.

وبشكل عام، يظهر من خلال هذا المسار أن البنك يتمتـع بقـدرة علـى التكيـف والتعـافي، رغـم تعرضه لصدمات قوية في بعض السنوات، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك كالآتي:

الشكل رقم (11): تطور النتيجة الصافية لبنك التنمية المحلية (2015-2023)

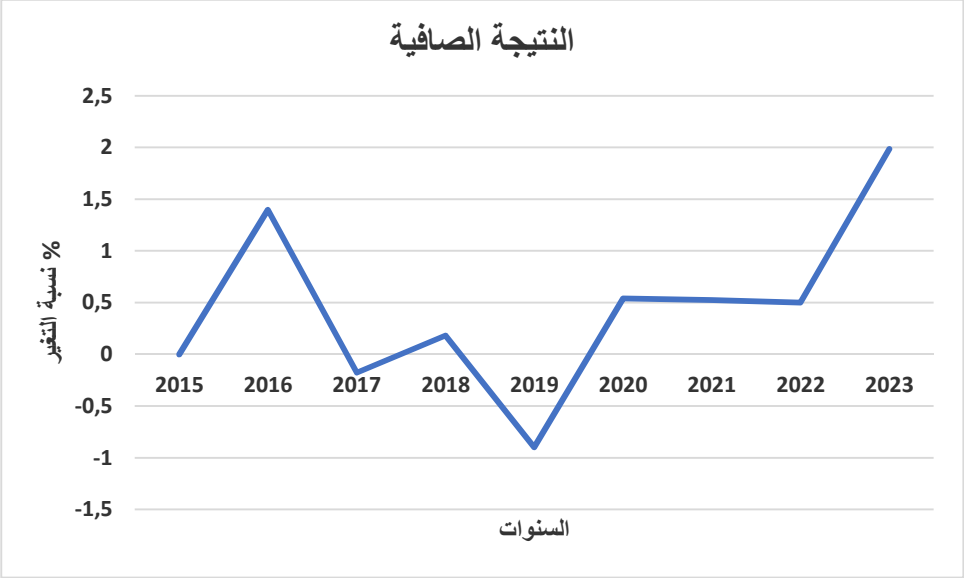

المصدر: من مخرجات برنامج EXCEL.16 بالاعتماد على تقارير التسيير لبنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

المطلب الثاني: التشخيص باستخدام النسب المالية

يعد تحليل النسب المالية أداة أساسية لتقييم الوضع المالي والأداء العام للبنوك، حيث تتيح هذه النسب فهما معمقا لكفاءة البنك في تحقيق الربحية، إدارة السيولة، وتوظيف الموارد المالية بكفاءة، ومن خلال هذا المطلب سيتم تشخيص الجوانب المالية والهيكلية لبنك التنمية المحلية عبر مجموعة من المؤشرات التي تعكس درجة استقراره المالي وقدرته على مواجهة المخاطر، هذا ما يساعد في التحليل لتقديم صورة موضوعية عن فعالية إستراتيجيات البنك خلال الفترة المدروسة.

أولا: مؤشرات الربحية

وسيتم التركيز على ثلاث نسب كما يلي:

1. نسبة المردودية على حقوق الملكية (ROE)

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية :

نسبة المردودية على حقوق الملكية (ROE) = (النتيجة الصافية /حقوق الملكية)* 100

الجدول رقم (11): مؤشر نسبة المردودية على حقوق الملكية لبنك التنمية المحلية (2015–2023)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
العائد على حقوق الملكية	12.99%	26.05%	18.55%	20.88%	1.87%	2.65%	3.60%	5.20%	13.30%

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

يعكس مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023 تذبذبا واضحا في أداء البنك من حيث تحقيق العائدات لمساهميه، فقد بدأ المؤشر بنسبة 12.99% في سنة 2015، ثم شهد قفزة قوية في 2016 ليبلغ 26.05%، ما يعكس أداء ماليا ممتازا، واستمر في مستويات مرتفعة خلال سنتي 2017 و2018 (18.55% و20.88% على التوالي)، إلا أن هذا الزخم الإيجابي لم يدم طويلا، حيث سجل المؤشر تراجعا حادا سنة 2019 إلى 1.87%، نتيجة انخفاض كبير في النتيجة الصافية، واستمر هذا التراجع في سنتي 2020 و2021 (2.65% و3.60%)، ما يشير إلى ضعف الربحية خلال تلك الفترة. لكن منذ سنة 2022، بدأ البنك يستعيد عافيته، حيث ارتفع المؤشر إلى 5.20%، ثم إلى 13.30% في سنة 2023، وهو ما يدل على تحسن ملحوظ في الأداء المالي وفعالية أكبر في توظيف حقوق المساهمين، هذه العودة التدريجية إلى الربحية تعكس قدرة البنك على التعافي وتحقيق نتائج إيجابية بعد فترة من التراجع.

2. نسبة العائد على الأصول (ROA)

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

نسبة العائد على الأصول (ROA) = (النتيجة الصافية /إجمالي الأصول)* 100

الجدول رقم (12) : مؤشر نسبة العائد على الأصول لبنك التنمية المحلية (2015–2022)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
العائد على الأصول	0.86%	1.98%	1.53%	1.56%	0.15%	0.21%	0.29%	0.39%	1.10%

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

يعكس مؤشر العائد على الأصول (ROA) لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023 أداء متقلبا في مدى فعالية البنك في تحقيق الأرباح من أصوله، فقد سجل المؤشر نسبة 0.86% في سنة 2015، وارتفع بشكل ملحوظ في 2016 إلى 1.98%، مما يدل على كفاءة جيدة في استغلال الأصول لتحقيق أرباح، بحيث حافظ المؤشر على مستوى قريب من ذلك في 2017 (1.53%) و2018 (1.56%)، مما يشير إلى استقرار نسبي في الأداء، لكن بداية من سنة 2019 تراجعت نسبة العائد بشكل حاد إلى 0.15٪، ما يعكس تدهورًا في فعالية الأصول.

وقد استمر الانخفاض خلال 2020 (0.21%) و2021 (0.29%)، مما يدل على ضعف في العائدات مقارنة بحجم الأصول، ومع ذلك بدأت النتائج في التحسن سنة 2022 لتبلغ 0.39%، ثم واصلت الارتفاع في 2023 إلى 1.10%، ما يشير إلى بداية تعافٍ في كفاءة استغلال الأصول وتحقيق ربحية أكبر، يعكس هذا التحسن الأخير قدرة البنك على استرجاع فعاليته في إدارة أصوله وتحقيق نتائج أفضل بعد سنوات من الأداء الضعيف.

3. هامش الربح الصافي:

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

هامش الربح الصافي = (النتيجة الصافية /رقم الأعمال الصافي)* 100

الجدول رقم (13): مؤشر هامش الربح الصافي لبنك التنمية المحلية (2015-2022)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
هامش الربح الصافي	18.99%	32.97%	26.29%	26.94%	3.41%	5.30%	7.17%	9.12%	22.88%

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

يعكس مؤشر هامش الربح الصافي لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015-2023 مدى كفاءة البنك في تحويل الإيرادات إلى أرباح صافية، ويلاحظ من الجدول أن أعلى نسبة سجلت في سنة 2016 بنسبة 32.97%، تليها سنة 2017 بنسبة 26.29% و2018 بنسبة 26.94%، ما يشير إلى فترة من الأداء الربحي القوي، أما في سنة 2019 فقد شهد البنك تراجعا حادا في هامش الربح إلى 3.41%، وهو ما يعزى غالبا إلى انخفاض الأرباح أو ارتفاع التكاليف، واستمر الهبوط في 2020 بنسبة 5.30% و2021 بنسبة 7.17%.

لكن منذ سنة 2022 بدأ المؤشر في التحسن ليصل إلى 9.12%، ثم شهد قفزة كبيرة في 2023 مسجلا 22.88%، وهو ما يعكس تعافيا تدريجيا وتحسنا في الأداء المالي للبنك، يمكن اعتبار هذا التطور مؤشرا إيجابيا على استعادة البنك لربحيته وكفاءته في السيطرة على التكاليف وزيادة العائدات.

ثانيا: مؤشرات الرفع والمخاطر المالية.

وسيتم التركيز على مؤشر الرافعة المالية ومؤشر مخاطر رأس المال كما يلي:

1. الرفع المالي

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

الرفع المالي = (إجمالي الأصول /حقوق الملكية)

الجدول رقم (14) : مؤشر الرفع المالي لبنك التنمية المحلية (2015-2022)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الرفع المالي	15.02	13.17	12.12	13.43	12.50	12.50	12.38	13.38	12.14

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

يعبر مؤشر الرفع المالي عن مدى اعتماد البنك على التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على زيادة استخدام البنك للديون في تمويل أصوله، ومن خلال معطيات الجدول للفترة 2015-2023، نلاحظ أن المؤشر شهد تقلبات طفيفة نسبيا، حيث سجل أعلى قيمة له في سنة 2015 بنسبة 15.02، ما يدل على اعتماد مرتفع على الديون في تلك السنة، إلا أن المؤشر انخفض بشكل ملحوظ في سنة 2017 إلى 12.12، مما يعكس تحسنا نسبيا في التوازن بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي، ثم ارتفع قليلا خلال السنوات التالية، محافظا على مستوى متوسط مستقر بين 12.12 و13.43، مما يشير إلى أن البنك حافظ على إستراتيجية تمويل شبه مستقرة دون تغييرات جذرية في هيكل مصادر التمويل.

وفي سنة 2023، انخفض المؤشر إلى 12.14 بعد أن بلغ 13.38 في سنة 2022، ما يعكس تعزيزا نسبيا لحقوق الملكية مقارنة بالديون، هذا التراجع يعد مؤشرا إيجابيا على تقوية القاعدة المالية

للبنك وتقليل درجة المخاطر المرتبطة بالرفع المالي، مما يعزز من متانة وضعه المالي وقدرته على مواجهة التقلبات الاقتصادية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه حقق هامش الربح الصافي ارتفاعا كبيرا في سنة 2016، ثم شهد تراجعا تدريجيا ليصل إلى أدنى مستوياته في سنة 2019، ما يدل على ضغوط مالية أو انخفاض في الكفاءة التشغيلية، ثم ليبدأ في التحسن تدريجيا سنة 2020.

2. مخاطر رأس المال

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

مخاطر رأس المال = (حقوق الملكية / إجمالي الأصول)

الجدول رقم (15): مؤشر مخاطر رأس المال لبنك التنمية المحلية (2015-2022)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مخاطر رأس المال	6.66%	7.59%	26.29%	8.25%	7.45%	8.00%	8.00%	7.47%	8.23%

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

يعكس مؤشر مخاطر رأس المال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ويستخدم لقياس مدى تغطية الأصول برأس المال الخاص، وبالتالي مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر دون التأثير على المودعين أو الحاجة إلى دعم خارجي. فكلما ارتفعت النسبة، دلّ ذلك على قوة القاعدة الرأسمالية، وانخفاض درجة المخاطر المالية.

فمن خلال بيانات بنك التنمية المحلية للفترة من 2015 إلى 2023، نلاحظ أن المؤشر سجل أدنى مستوياته في سنة 2015 بنسبة 6.66%، مما يشير إلى هشاشة نسبية في رأس المال مقارنة بحجم الأصول، وقد شهد المؤشر تحسنا تدريجيا في السنوات التالية، حيث بلغ 7.59% في سنة 2016

وارتفع إلى 26.29% في سنة 2017، وهو ارتفاع استثنائي يشير إلى تدعيم قوي للقاعدة الرأسمالية في تلك السنة، ربما نتيجة زيادة كبيرة في رأس المال أو تخفيض في الأصول.

لكن بعد ذلك، عاد المؤشر إلى مستويات أكثر اتساقا، حيث تراوح بين 7.45% و8.25% خلال السنوات من 2018 إلى 2023، وهي مستويات مقبولة تعكس استقرارًا نسبيًا في السياسة المالية للبنك. في سنة 2023، بلغ المؤشر 8.23%، وهو ما يعكس تحسنًا طفيفا مقارنة بسنة 2022 (7.47%)، مما يدل على استمرار البنك في تدعيم قاعدته الرأسمالية بشكل تدريجي، وتقليص مخاطر رأس المال دون التضحية بالنمو في الأصول.

ثالثاً: مؤشرات السيولة

وسيتم التركيز على ثلاث نسب كما يلي:

1. النقدية إلى إجمالي الأصول

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

نسبة النقد إلى إجمالي الأصول = (النقديات / إجمالي الأصول)

الجدول رقم (16) : مؤشر نسبة النقد لإجمالي الأصول لبنك التنمية المحلية (2015–2023)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة النقد لإجمالي الأصول	5.70%	5.96%	6.40%	5.60%	6.00%	6.60%	6.44%	11.58%	6.34%

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

تظهر بيانات الجدول أعلاه لنسبة النقد إلى إجمالي الأصول لبنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2015 إلى 2023 مدى التذبذب في مستوى السيولة الفورية لدى البنك، إذ حافظت هذه النسبة على استقرار نسبي بين سنتي 2015 و2021، حيث تراوحت بين 5.6٪ و6.6٪، ما يعكس إدارة حذرة

للنقدية توازن بين الاحتفاظ بسيولة كافية وتوظيف الأصول لتحقيق العوائد، غير أن سنة 2022 سجلت ارتفاعا استثنائيا في هذه النسبة بلغ 11.58٪، مما قد يعكس تحوطا من البنك لمواجهة ظروف الاقتصادية أو المالية غير المستقرة، وكذا استعدادا لتسديد التزامات قصيرة الأجل، هذا الارتفاع الحاد أعقبه انخفاض في 2023 إلى مستوى 6.34٪، ما يشير إلى عودة البنك إلى نهجه التقليدي في إدارة النقدية، وبشكل عام يظهر هذا المؤشر قدرة البنك على الحفاظ على سيولة معقولة، مع مرونة في التكيّف مع الظروف المحيطة، مما يدعم استقراره المالي.

1. الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = (الأصول السائلة / إجمالي الأصول)

الجدول رقم (17): مؤشر نسبة الأصول السائلة لإجمالي الأصول لبنك التنمية المحلية (2015– 2023)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة الأصول السائلة لإجمالي الأصول	26.77%	16.73%	16.69%	21.54%	22.00%	23.00%	23.06%	21.08%	17.21%

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015–2023).

تظهر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول كما في الجدول أعلاه لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023 تقلبا ملحوظا يعكس التوازن الذي يسعى إليه البنك بين السيولة والربحية،

بداية سجّلت هذه النسبة أعلى مستوى لها في عام 2015 بنسبة 26.77%، ما يدل على اعتماد قوي على الأصول السائلة، وهو مؤشر على سياسة تحفظية في مواجهة المخاطر، بعد ذلك شهدت النسبة انخفاضا تدريجيا حتى بلغت 16.69% في سنة 2017، مما يشير إلى توجه نحو توظيف أكبر للأصول في استثمارات أو قروض طويلة الأجل لتعزيز الربحية.

في الفترة الممتدة بين 2018 و2021، ارتفعت النسبة تدريجيا لتصل إلى 23.06%، ما قد يفسر باعتماد استراتيجية تركز على تعزيز السيولة في مواجهة التحديات الاقتصادية، خاصة في ظل آثار جائحة كوفيد-19، لكن بداية من سنة 2022 بدأت النسبة في التراجع مجددا لتبلغ 17.21% في سنة 2023، وهو ما قد يفهم كعودة البنك إلى نهج أكثر جرأة في توظيف الأصول وتوسيع أنشطته التمويلية، بوجه عام تعكس هذه الأرقام قدرة البنك على تكييف سياسته المالية مع الظروف الاقتصادية، مع الحفاظ على مستوى معقول من الأمان والسيولة.

2. النقد إلى الودائع

ويتم حساب هذا المؤشر وفق الصيغة الآتية:

نسبة النقد إلى الودائع = (النقديات / إجمالي الودائع)

الجدول رقم (18): مؤشر نسبة النقد إلى الودائع لبنك التنمية المحلية (2015-2023)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نسبة النقد إلى الودائع	7.21%	7.36%	8.14%	6.84%	8.00%	8.46%	8.57%	15.06%	8.21%

المصدر: بناء على المعطيات المقدمة من طرف بنك التنمية المحلية BDL للفترة (2015-2023).

تبين نسبة النقد إلى الودائع في بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015-2023 كما في الجدول أعلاه مستوى السيولة المتوفرة مقارنة بإجمالي الودائع، وهو مؤشر حيوي على قدرة البنك في تلبية طلبات السحب المفاجئة من قبل العملاء، انطلقت النسبة من 7.21% سنة 2015، ما يشير إلى وجود

مستوى مقبول من السيولة مقابل الودائع، وقد شهدت هذه النسبة تذبذبا طفيفا خلال السنوات اللاحقة، حيث بلغت 8.14% سنة 2017 ثم تراجعت إلى 6.84% في 2018، مما قد يعكس توجه البنك نحو توظيف النقد المتاح في عمليات استثمارية أكثر ربحية.

بداية من عام 2020، شهد المؤشر تحسنا نسبيا، وبلغ ذروته في سنة 2022 بنسبة 15.06%، وهي قفزة ملحوظة تظهر تركيز البنك على تعزيز السيولة، ربما نتيجة لمخاوف تتعلق بالاستقرار المالي أو تحسبا لصدمات اقتصادية محتملة، ففي سنة 2023 تراجعت النسبة بشكل حاد إلى 8.21%، وهو ما قد يدل على عودة البنك إلى سياسة أكثر توازنا بين السيولة والربحية، مع إعادة توظيف جزء من النقد المتاح في أنشطة مدرة للدخل.

المطلب الثالث: الاختبارات الإحصائية لبيانات الدراسة.

من خلال هذا الجزء من الدراسة، سيتم التركيز على إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية الأساسية التي تمهد لتحليل العلاقات القياسية بين متغيرات الدراسة، بحيث تهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من خصائص البيانات، كالوصف العام للمتغيرات المدروسة، ومدى إتباعها للتوزيع الطبيعي، إضافة إلى اختبار علاقات الارتباط فيما بينها، كما سيتم التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، وهو شرط أساسي لبناء نموذج قياسي سليم وموثوق.

أولا: المتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة

فيما يلي أهم المؤشرات (المتغيرات) التي سيتم اختبارها خلال المحاور القادمة من الدراسة والتي تمثل المتغير التابع (الربحية) والمتغير المستقل (السيولة) في هذه الدراسة كالآتي:

الجدول رقم (19): متغيرات نموذج الدراسة

المتغير	اسم المؤشر	الاختصار	الصيغة الحسابية	الغرض
التابع	العائد على الأصول	ROA	الـــنتيجة الصافية / إجمالي الأصول .100	يقيس كفاءة استخدام الأصول لتحقيق الأرباح.
	العائد على حقوق الملكية	ROE	الـــنتيجة الصافية / حقوق الملكية .100	يقيس العائد على الأموال المستثمرة من قبل المساهمين.
	هامش الربح الصافي	NPM	الـــنتيجة الصافية / رقم الأعمال الصافية .100	يوضح نسبة ما يبقى من الإيرادات كربح صاف.
المستقل	نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	CTA	النـقدية / إجمالي الأصول .100	تقيس نسبة النقد المتاح مقارنة بإجمالي أصول البنك، وتُظهر مدى توافر السيولة الفورية.
	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	LQTA	الأصول السائلة / إجمالي الأصول .100	توضح مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته باستخدام أصوله السائلة.
	نسبة النقد إلى الودائع	CTD	النقدية / إجمالي الودائع .100	تبين قدرة البنك على تغطية ودائعه النقدية المتاحة، وتدل على السيولة المتوفرة للعملاء.

المصدر: بناء على نماذج من الدراسات السابقة.

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

سيتم فحص متغيرات الدراسة باستخدام اختبار Jarque-Bera (جاك–بيرا) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويعتمد على الانحراف والتفلطح و كقاعدة العامة:

- ✓ **الاحتمالية 0.05 < (Probability)** ، القرار لا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي (البيانات قد تكون موزعة طبيعياً).
- ✓ **الاحتمالية ≥ 0.05**، القرار نرفض فرضية التوزيع الطبيعي (البيانات ليست موزعة طبيعياً).

والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات كالآتي :

الجدول رقم (20) : الإحصاءات الوصفية وإختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الإحصاء	ROA	ROE	NPM	LQTA	CTD	CTA
المتوسط الحسابي (Mean)	0.0090	0.1168	0.1701	0.2090	0.0865	0.0673
الانحراف المعياري (Std. Dev.)	0.0069	0.0885	0.1095	0.0343	0.0249	0.0185
الالتواء (Skewness)	0.2789	0.3057	0.0500	0.0871	2.2010	2.3100
التفلطح (Kurtosis)	1.6340	1.6901	1.4629	2.0738	6.3906	6.6701
إختبار التوزيعJarque–Bera	0.8171	0.7836	0.8896	0.3327	11.468	13.198
الإحتمالية(Prob.)	0.6645	0.6766	0.6416	0.8467	0.0032	0.0014
نتيجة الإختبار(Normality Test)	طبيعي (مقبول)	طبيعي (مقبول)	طبيعي (مقبول)	طبيعي (مقبول)	غير طبيعي (مرفوض)	غير طبيعي (مرفوض)

المصدر : اعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه الذي يعرض لنا مختلف الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (CTA، CTD، LQTA، NPM، ROA،ROE) للفترة (2015–2023)، حيث نلاحظ (**أنظر الملحق رقم 02**) أن قيم المتوسطات الحسابية تراوحت بين 0.009 لـ ROA و0.209 لـLQTA ، مما يعكس اختلافا في مستويات السيولة والربحية لدى البنك، أما فيما يتعلق بالانحراف المعياري، يظهر تفاوت

واضح بين المتغيرات، إذ سجل هامش الربح الصافي (NPM) أكبر تشتت (0.1095)، يليه CTD (0.0248)، بينما كان ROA الأكثر استقرارا بإنحراف معياري منخفض (0.0068)، ما يدل على تباين قوة التقلب بين مؤشرات السيولة والربحية.

وعند النظر إلى نتائج اختبار Jarque–Bera لاختبار التوزيع الطبيعي، نجد أن CTA و CTD لهما احتمالات أقل من 0.05 (0.0015 و0.0031 على التوالي)، مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية لتوزيع طبيعي لهذين المتغيرين، أما بقية المتغيرات (LQTA،NPM، ROA،ROE) فكلها لديها احتمالات أكبر من 0.05، مما يعني قبول فرضية طبيعية التوزيع لها.

ثالثا : تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

سيتم فحص متغيرات الدراسة من خلال قياس القوة الارتباطية بين متغيرات الدراسة فيما بينها، وذلك سيتم اختبار ما إذا كانت هاته المتغيرات المدروسة مرتبطة فيما بينها ومدى قوة هذا الارتباط، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار معامل الارتباط حسب مصفوفة الارتباط كالآتي:

الجدول رقم (21): مصفوفة الارتباط المتكاملة بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	العائد على حقوق الملكية ROE	العائد على الأصول ROA	هامش الربح الصافي NPM	الأصول السائلة إلى الأصول LQTA
الأصول السائلة إلى الأصول LQTA	–0.536	–0.589	–0.574	1.000
هامش الربح الصافي NPM	0.987	0.992	1.000	–0.574
العائد على الأصول ROA	0.997	1.000	0.992	–0.589
العائد على حقوق الملكية ROE	1.000	0.997	0.987	–0.536

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا نتائج تحليل مصفوفة الارتباط **(أنظر الملحق رقم 03)** التي تعكس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقل للدراسة (الربحية والسيولة).

حيث تشير مصفوفة الارتباط إلى وجود علاقة سلبية واضحة بين نسبة الأصول السائلة (LQTA) ومؤشرات الربحية، إذ تبلغ قيمة الارتباط مع هامش الربح الصافي (NPM) حوالي –0.57، ومع العائد على الأصول 0.59– (ROA)، ومع العائد على حقوق الملكية 0.54– (ROE). هذا يعني أن زيادة حصة الأصول السائلة ترتبط عادةً بانخفاض الربحية. كما يظهر ارتباط قوي جداً بين مؤشرات الربحية نفسها (NPM وROA وROE)، حيث تتجاوز قيم الارتباط 0.98، مما يشير إلى أنها تقيس تقريبيّاً نفس الجانب من أداء البنك. بناء على ذلك، يمكن الاكتفاء في نموذج الانحدار الاحتفاظ بمتغير سيولة واحد (LQTA) ومتغير ربحي واحد (مثل ROA) لتفادي التكرار وتحسين دقة التقدير، ويمكن تلخيصها كما يلي:

1– علاقات طردية قوية جداً بين مؤشرات الربحية نفسها:

- العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) وهامش الربح الصافي (NPM) بلغت 0.992.
- العلاقة بين العائد على حقوق الملكية (ROE) و ROA بلغت 0.997.
- العلاقة بين ROE و NPMبلغت 0.987.

كل ذلك يعكس تكرارا عاليا في ما تقيسه هذه المتغيرات من جوانب ربحية البنك.

2_ علاقات عكسية متوسطة إلى قوية بين الأصول السائلة والربحية:

- LQTA و0.589– :ROA
- LQTA و0.574– :NPM
- LQTA و0.536– :ROE

دلالة هذه القيم على أن زيادة نسبة الأصول السائلة ترتبط عادة بانخفاض مؤشرات الربحية، مما يوضح التوازن العكسي بين "السيولة" و"تحقيق الأرباح".

رابعا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

سيتم تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات المحورية في هذه الدراسة، والتي تشمل مؤشرات (السيولة) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول LQTA ، ومؤشرات (الربحية) العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، وهامش الربح الصافيNPM ، للتأكد من خصائص السكون اللازمة للتحليل القياسي، وقد أدخلت هذه المتغيرات في نموذج الاختبار باستخدام اختبار ديكي– فولر الموسع(ADF) ، الذي يفحص وجود جذر وحدة في السلسلة (أي عدم الاستقرار) مقابل فرضية الاستقرار، يعد هذا التحليل خطوة أساسية لضمان صحة نتائج الانحدار الزمني واستنتاج دقيق لتأثير إدارة السيولة على ربحية بنك التنمية المحلية. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ADF لكل متغير:

والجدول الموالي يوضح نتائج هذا الاختبار كالآتي :

الجدول رقم (22) : نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الاختبار / المتغير	NPM	ROA	ROE	LQTA
القيمة الإحصائية (المستوى)	-1.538145	-1.624677	-1.590966	-2.900021
القيمة الحرجة عند 5%	-1.995865	-1.995865	-1.995865	-2.006292
القرار (في المستوى)	غير ساكنة	غير ساكنة	غير ساكنة	غير ساكنة
القيمة الإحصائية (التفاضل الأول)	-2.762267	-3.263264	-3.496302	-3.263264
القيمة الحرجة عند 5%	-2.006292	-2.006292	-2.006292	-2.006292
القرار (بعد التفاضل الأول)	ساكنة	ساكنة	ساكنة	ساكنة
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر : اعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

يبين لنا الجدول أعلاه نتائج اختبار DF-GLS جذر الوحدة للمتغيرات الأربعة: السيولة (LQTA)، العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهامش صافي الربح (NPM) خلال الفترة 2015–2023، وقد توصلت النتائج (**أنظر الملحق رقم 04 و05**) أن جميع المتغيرات غير مستقرة (غير ساكنة) في مستواها الأصلي، ولكنها تصبح مستقرة (ساكنة) بعد أخذ الفرق الأول، مما يعني أنها جميعا من الدرجة الأولى للتكامل وذلك كما يلي:

- عند المستوى: القيم الاحتمالية (P-values) لجميع المتغيرات كانت أكبر من 0.05، مما يدل على عدم رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بوجود جذر وحدة (أي أن السلاسل غير ساكنة).
- عند الفرق الأول: القيم الاحتمالية لجميع المتغيرات أصبحت أقل من 0.05، وهو ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود السكون بعد التفاضل الأول.

وعليه، فإن جميع المتغيرات تحقق شرط السكون بعد التفاضل الأول، مما يتيح إمكانية إجراء إختبارات مناسبة لفرضيات الدراسة.

المطلب الرابع: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

يتناول هذا المطلب تحليل ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال النماذج القياسية والإحصائية المعتمدة في هذه الدراسة، بهدف التحقق من صحة الفرضيات المطروحة ومدى قوة العلاقة بين المتغيرات المدروسة، كما سيتم تفسير هذه النتائج في ضوء الإطار النظري والمفاهيمي السابق، وربطها بالسياق الاقتصادي لبنك التنمية المحلية خلال فترة الدراسة، ويسهم هذا التحليل في تقديم فهم أعمق لأثر إدارة السيولة على مؤشرات ربحية البنك، بما يتيح استخلاص دلالات عملية واضحة تدعم الإجابة عن فرضيات الدراسة.

أولا : تحليل نتائج الانحدار.

قصد تقدير نموذج الانحدار تم اعتماد طريقة الانحدار الخطي البسيط، وذلك قصد معرفة أثر كل متغير مستقل على حدى للمتغير التابع.

1- اختبار الفرضية الأولى:

- تنص الفرضية الأولى من هذه الدراسة على أنه: " **يؤثر مؤشر السيولة إلى إجمالي الأصول (LQTA) بمستوى ذو دلالة إحصائية على مؤشر العائد على الأصول (ROA) لدى بنك التنمية المحلية، خلال الفترة 2015-2023.** "

لاختبار هذه الفرضية من الدراسة فقد تم استخدم اختبار الانحدار البسيط لتحديد الأثر الذي يحدثه مؤشر السيولة إلى إجمالي الأصول كمتغير مستقل على مؤشر العائد على الأصول كمتغير تابع، كما توضحه المعادلة التالية :

$$ROA_t = \alpha + ß_t.LQTA_t + u_t$$

حيث أن:

ROA= العائد على الأصول في السنة t (المتغير التابع)

α = الحد الثابت

ß = معامل التأثير للمتغير المستقل

$LQTA_t$ = السيولة إلى إجمالي الأصول في السنة t (المتغير المستقل)

u = t الحد العشوائي أو الخطأ في السنة

وبعد تطبيق معادلة الانحدار ضمن البرنامج الإحصائي EVIEWS يمكن تلخيص النتائج

المستخرجة (**أنظر الملحق رقم 06**) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (23) : نتائج اختبار الانحدار الخطي

النتائج	البيان	القيمة	التعليق
المعامل	(الحد الثابت) C	0.0338	عندما تكون0 = LQTA ، فإن القيمة المتوقعة لـ ROA تساوي 0.0338، وهو معامل موجب وذو دلالة إحصائية وذلك عند : مستوى 5٪ (p = 0.0355 < 0.05).
	LQTA	-0.1187	العلاقة عكسية، وهي ذات دلالة إحصائية ضعيفة عند مستوى 10 % (p = 0.0951 < 0.10) ، مما يعني أن LQTAيؤثر سلبًا على ROA بدرجة ضعيفة معنويا.
المؤشرات	معامل التفسير R-squared	0.3470	يفسر متغير LQTA حوالي 34.7٪ من التغيرات فيROA ، وهي قدرة تفسيرية مقبولة نسبيًا لمتغير واحد.
	t-Statistic (لـ LQTA)	-1.929	القيمة تقترب من −2، مما يدل على قربه من حدود الدلالة الإحصائية.
	F-statistic	3.720	النموذج معنوي عند مستوى 10٪ لكنه غير معنوي عند 5% (p = 0.0951 > 0.05)وأقل من 0.10).
	Prob(F-statistic)	0.0951	أقل من 0.10، مما يشير إلى أن النموذج ككل ذو دلالة إحصائية لكن ضعيفة.

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

تشير نتائج الجدول أعلاه إلـى وجـود علاقـة عكسـية ذات دلالـة إحصـائية ضـعيفة بـين السـيولة (LQTA) والعائد على الأصول (ROA) لدى بنك التنمية المحلية خـلال الفتـرة (2015–2023)، حيث بلغت القيمة الاحتماليـة (P-value) لمعامـل السـيولة −0.1187 نحـو 0.0951، وهـي أقـل مـن 0.10 ولكنها أكبر من 0.05، مما يشير إلى أن العلاقة ضعيفة الدلالة إحصائيًا عند 10٪.

رغم أن العلاقة سلبية إلا أن ضعف الدلالة الإحصائية يعني أنه لا يمكن التأكد تمامًـا مـن وجـود أثر حقيقي في العينة المدروسة. إضافةً إلى ذلك، يُظهر معامـل التحديـد (R-squared = 0.3470) أن LQTA يفسر 34.7٪ من التغيرات في ROA، مما يشير إلى قدرة تفسيرية متوسطة.

معادلة الانحدار الخطي يمكن عرضها كما يلي:

$$ROA=0.0338 - 0.1187*LQTA$$

كما يمكن توضيح معادلة الانحدار الخطي البسيط بين المتغيرين من خلال التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم (10) : العلاقة الخطية بين ROA و LQTA مع خط الانحدار

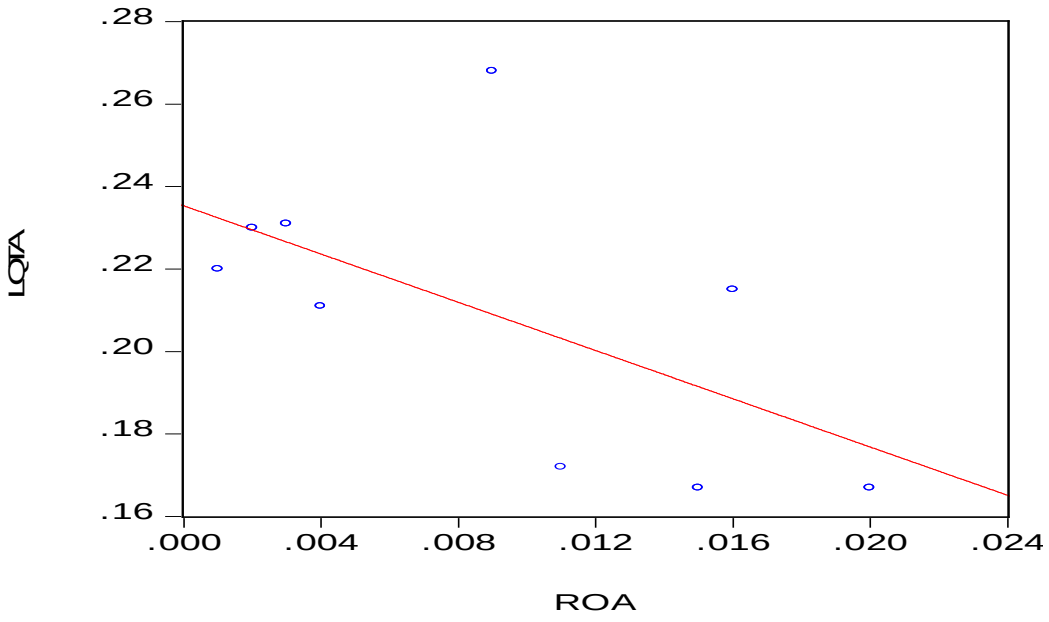

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

2- القرار بخصوص الفرضية الأولى :

بمـا أن قيمـة الاحتماليـة للمتغيـر LQTA تسـاوي 0.0951 < 0.10، فإننـا نـرفض الفرضـية الإحصائية الصفرية H_0 عند مستوى دلالة 10٪، مما يسمح لنا بقبول الفرضية البديلة التي تفيد بوجود علاقـة ذات دلالـة إحصـائية بـين السـيولة (LQTA) والعائـد علـى الأصـول (ROA)، **وبهـذا يـتم قبـول الفرضية الأولى.**

ثانيا : تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك

سنقوم من خلال هذا المحور من الدراسة بإجراء اختبار علـى الفرضـية الثانيـة ، قصـد التحقـق من صحتها عن طريق إثباتها أو رفضها حسب النتائج المتوصل إليها.

1_ اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من هذه الدراسة علـى أن : "**توجـد علاقـة توازنيـة طويلـة الأجـل (تكامـل مشترك) ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات السيولة و مؤشرات الربحية (ROA، ROE، NPM) لبنك التنمية المحلية خلال الفترة 2017– 2023.**"

بحيث ينبثق عن الفرضية الثانية ثلاث فرضيات فرعية كالتالي :

- توجد علاقة توازنيـة طويلـة الأجـل ذات دلالـة إحصـائية بـين إدارة السـيولة (LQTA) والعائـد علـى الأصول (**ROA**) في بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2015 إلى 2023.
- توجد علاقة توازنيـة طويلـة الأجـل ذات دلالـة إحصـائية بـين إدارة السـيولة (LQTA) والعائـد علـى حقوق الملكية (**ROE**) في بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2015 إلى 2023.
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين إدارة السيولة (LQTA) وهـامش صـافي الربح (**NPM**) في بنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2015 إلى 2023.

لتحليل أثر إدارة السيولة على ربحية بنك التنمية المحليـة، فقد تـم اختيـار ثلاثـة مؤشـرات تمثـل الربحية وهي: العائد على الأصول (**ROA**)، العائد على حقوق الملكية (**ROE**)، وهامش صـافي الـربح (**NPM**)، وتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) بعد التحقق مـن وجـود علاقـات تكامـل مشترك بين كل مؤشر والسيولة (**LQTA**)، وقـد تـم إدخـال المتغيـرات فـي النمـوذج وإجـراء الاختبـار باستخدام اختبار **Johansen** ، حيث تم اسـتخدم هـذا الاختبـار لاستكشـاف مـا إذا كانـت هنـاك علاقـة توازنية طويلة الأجـل بـين المتغيـرات، حتـى وإن كانـت البيانـات تحتـوي علـى مـزيج مـن المتغيـرات الساكنة عند المستوى ((0)I) والمتغيـرات السـاكنة عنـد الفـرق الـأول ((1)I)، ولتقـدير كـل مـن الآثـار قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة لتحديـد وجـود علاقـة التكامـل المشـترك.وقد تـم تلخيص النتائج المتوصل إليها (**أنظر الملحق رقم 07**) كالآتي:

الجدول رقم (24): نتيجة اختبار التكامل Johansen للعلاقة طويلة الأجل

المتغير	المعامل	القيمة الاحتمالية-P Value	قرار الاختبار عند$\alpha = 5\%$
ROA(-1)	0.2499	0.0000	دال إحصائيا بقوة، العلاقة طويلة الأجل موجبة ومستمرة.
C (الثابت)	−88.56	---	معامل ثابت ضمن النموذج.
ROE(-1)	0.3190	0.0000	دال إحصائيا بقوة، العلاقة طويلة الأجل موجبة ومستمرة.
C (الثابت)	−26.58	---	معامل ثابت ضمن النموذج.
NPM(-1)	0.2378	0.0000	دال إحصائيا بقوة، العلاقة طويلة الأجل موجبة ومستمرة.
C (الثابت)	−22.55	---	معامل ثابت ضمن النموذج.

المصدر : اعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

تشير هذه النتائج إلى أن هناك علاقات توازنية طويلة الأجل (**Cointegration**) دالة إحصـائيا عند مستوى دلالة 5٪ بين مؤشر السيولة (**LQTA**) وكل من مؤشرات الربحية على حدى، حيث أن القيم الاحتمالية (**P-Values**) كانت جميعها أقل من 0.01، ما يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات.

كذلك، فإن المعاملات الموجبة تشير إلى أن أي تحسن في مؤشر السيولة سينعكس إيجابا على أداء البنك من حيث الربحية على المدى الطويل، وتدل وجود الثوابت (C) في النماذج على أخذ النموذج للاختلافات البنيوية بين المتغيرات.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها باستخدام اختبار **Johansen** الذي أظهر وجود علاقتين للتكامل المشترك في كل الحالات الثلاث، مما يبرر استخدام النموذج في صورته الديناميكية والتي نتج عنه المعادلات التالية :

1. **العلاقة بين ROA والسيولة**

كشفت نتائج النموذج عن وجود علاقة توازن طويلة الأجل سالبة بين السيولة و**ROA**، ممثلة بالمعادلة:

$$\mathbf{ROA+0.249871*LQTA= 0}$$

ومنه

$$\mathbf{ROA= -0.249871*LQTA}$$

أما في الأجل القصير، فقد أظهر معامل تصحيح الخطأ في معادلة ΔROA قيمة سالبة ومقدارها 1.900336− وهي معنوية إحصائيا، مما يدل على وجود آلية تصحيح فعالة تعيد التوازن للعلاقة طويلة الأجل عند حدوث أي انحراف، كما يفهم من ذلك أن الربحية تتأثر بشكل مباشر بأي اختلال في العلاقة مع السيولة، وتسعى إلى تصحيح الوضع عبر الزمن.

$$\mathbf{\Delta ROA_t= -1.900336*(ROA_{t-1}+0.249871*LQTA_{t-1}) + \varepsilon t}$$

2. العلاقة بين ROE والسيولة

أظهرت النتائج كذلك وجود علاقة طويلة الأجل بين **ROE** والسيولة وفق المعادلة التالية:

$$ROE = -3.134512 * LQTA$$

وتشير هذه المعادلة إلى وجود علاقة سلبية بين السيولة والعائد على حقوق الملكية على المدى الطويل، مما يدل على أن الزيادة في الأصول السائلة قد تؤثر سلبا على قدرة بنك BDL على تحقيق عوائد عالية على حقوق الملكية، وذلك نتيجة لتوظيف جزء كبير من الموارد في أصول منخفضة العائد.

حيث أن معامل تصحيح الخطأ بلغ 1.827205- وكان معنويا، مما يشير إلى سرعة التصحيح تعيد العلاقة طويلة الأجل إلى التوازن حال حدوث أي اختلالات.

3. العلاقة بين NPM والسيولة

أما فيما يتعلق بهامش صافي الربح، فقد أظهر النموذج علاقة طويلة الأجل سالبة على النحو التالي:

$$NPM = -4.204667 * LQTA$$

وتعكس هذه العلاقة تأثيرا سلبيا للسيولة على هامش صافي الربح، مما يشير إلى أن زيادة الأصول السائلة قد تؤدي إلى تراجع في كفاءة البنك في تحقيق صافي أرباح مقارنة بإجمالي الإيرادات، وهو ما يمكن تفسيره باحتمالية تجنب المخاطرة وتراجع مستوى التوظيف الاستثماري الفعال.

أما في المدى القصير، أظهر معامل تصحيح الخطأ في معادلة ΔNPM قيمة سالبة بلغت 1.957620- وكانت معنوية، مما يؤكد على وجود آلية تصحيح فعالة تقوم بإعادة العلاقة بين NPM و LQTA إلى توازنها كلما انحرفت عنه لإعادة التوازن.

2_ القرار حول الفرضية الثانية:

بناء على نتائج اختبار التكامل المشترك، تم تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين إدارة السيولة (**LQTA**) ومؤشرات الربحية الثلاثة (العائد على الأصول **ROA**، العائد على حقوق الملكية **ROE**، وهامش صافي الربح **NPM**) لبنك التنمية المحلية خلال الفترة من 2015 إلى 2023، وهذا ما يشير إلى أن إدارة السيولة تمثل عاملا مؤثرا ومستداما في تحسين ربحية البنك على المدى البعيد، **وعليه يتم قبول**

الفرضية الثانية.

ثالثا : تحليل نتائج اختبار السببية

سنقوم بإجراء اختبار على الفرضية الثالثة ، قصد التحقق من صحتها عن طريق إثباتها أو رفضها حسب النتائج المتوصل إليها.

1_ اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من هذه الدراسة على أن: " **توجد علاقة سببية بين إدارة السيولة (LQTA) ومؤشرات الربحية (ROA، ROE، NPM) في الأجل القصير لبنك التنمية المحلية.**"

وقد تم إدخال المتغيرات في النموذج وإجراء اختبار Granger ،حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة سببية من متغير لآخر، أو إذا ما كان متغير زمني معين يمكنه التنبؤ بمستقبل متغير زمني آخر، وقد تم تلخيص النتائج المتوصل إليها **(أنظر الملحق رقم 08)** كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-24): نتيجة اختبار Granger للسببية قصيرة الأجل

المتغيرات	إتجاه السببية	F-Statistic	p-value	السببية
ROA _LQTA	LQTA لها سببية على ROA	26.8558	0.0359	توجد سببية عند 5٪
	ROA لها سببية على LQTA	0.2761	0.7836	لاتوجد
ROE _ LQTA	LQTA لها سببية على ROE	36.5339	0.0266	توجد سببية عند 5٪
	ROE لها سببية على LQTA	0.3728	0.7284	لاتوجد
NPM _LQTA	LQTA لها سببية على NPM	11.0735	0.0828	لا توجد سببية عند 5٪
	NPM لها سببية على LQTA	0.2722	0.7861	لاتوجد

المصدر : إعتمادا على مخرجات برنامج **EViews.V12**

بينت نتائج جدول إختبار سببية Granger للعلاقة في الأجل القصير، أن مؤشر السيولة (LQTA)يسبب تغيرا في العائد على الأصول (ROA) بقيمة F بلغت 26.85، وقيمة إحتمالية تقدر بـ 0.0359، ما يدل على وجود علاقة سببية إحصائيا عند مستوى دلالة 5٪، كما بينت النتائج وجود علاقة سببية من LQTA نحو العائد على حقوق الملكية (ROE) بقيمة F بلغت 36.53 و p-valueتقدر بـ 0.0266، وهو ما يؤكد كذلك وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرين عند نفس مستوى الدلالة.

أما بالنسبة للعلاقة بين السيولة وصافي هامش الربح(NPM) ، فلم يتم رصد أي علاقة سببية دالة إحصائيا، حيث بلغت قيمة0.0828 p ، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمدة (0.05).

بحيث تعكس هذه النتائج أن إدارة السيولة تلعب دورا حيويا في التأثير على ربحية البنك، لا سيما من خلال قدرتها على تحسين العائد على الأصول وحقوق المساهمين في الأجل القصير، ويعزى ذلك إلى أن توفر مستوى مناسب من السيولة يمكن البنك من تسيير عملياته التشغيلية بكفاءة، وتجنب المخاطر المرتبطة بنقص السيولة، مثل التأخر في سداد الالتزامات أو تفويت فرص استثمارية مربحة.

غير أن غياب العلاقة السببية بين السيولة وصافي هامش الربح (NPM) قد يشير إلى أن هذا الأخير يتأثر بشكل أكبر بعوامل تشغيلية داخلية، مثل التحكم في التكاليف التشغيلية أو الهيكل الضريبي، وليس فقط بإدارة السيولة النقدية.

2_ القرار بشأن الفرضية الثالثة :

بما أن القيمة الاحتمالية لمتغير LQTA (السيولة) كانت أقل من 0.05 عند مقارنتها بـ ROA وROE، في حين أن القيم الاحتمالية لمتغيرات الربحية المقابلة كانت أكبر من 0.05، فإننا نستنتج وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من السيولة نحو الربحية (ROA وROE) خلال الفترة المدروسة، وبالتالي، يتم قبول الفرضية الثالثة جزئيا، حيث تأكدت العلاقة السببية قصيرة الأجل في اتجاه واحد من إدارة السيولة نحو بعض مؤشرات الربحية، وليس جميعها. **وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة جزئيا.**

خلاصة الفصل

لقد ساهمت هذه الدراسة التطبيقية القياسية بدور بالغ الأهمية في توضيح وتعميق الفهم للجوانب النظرية المتعلقة بإدارة السيولة والربحية في البنوك العمومية الجزائرية، من خلال الربط بين الأطر النظرية التي تم تناولها في الإطار المفاهيمي والتحليل القياسي التطبيقي على إحدى المؤسسات البنكية الجزائرية، ألا وهو بنك التنمية المحلية BDL ، وقد تم في مستهل هذا الفصل تحديد أهم المتغيرات المعتمدة في الدراسة، إذ اعتمدت نسبة السيولة (LQTA) كمتغير مستقل رئيسي يعكس إدارة السيولة، فيما تم اعتماد مؤشرات الربحية (ROA) ، ROE، (NPM) كمتغيرات تابعة لقياس أثر السيولة عليها.

كما اعتمدنا في هذه الدراسة على بيانات حقيقية واقعية تغطي الفترة (2015–2023)، وهي فترة تميزت بتقلبات اقتصادية ومالية محلية ودولية، أثرت بشكل مباشر على أداء القطاع المصرفي الجزائري، وقد سمح لنا استخدام أدوات وأساليب قياس دقيقة مثل نماذج التكامل المشترك (Johansen) ونماذج تصحيح الخطأ (VECM) بتحليل العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، ما أتاح اختبار فرضياتها بشكل علمي ومنهجي.

وقد مكننا جمع ومعالجة البيانات الرسمية من مصادر موثوقة (التقارير المالية السنوية لبنك التنمية المحلية) من بناء نموذج تطبيقي صلب اختبرت من خلاله الفرضيات الأساسية، حيث تم التوصل إلى نتائج تؤكد وجود علاقات ذات دلالة إحصائية قوية بين السيولة والربحية، مما يدعم الفرضية القائلة بأن حسن إدارة السيولة يسهم بفعالية في تحسين أداء البنوك العمومية من حيث الربحية.

هذا الربط بين الجانبين النظري والتطبيقي سمح لنا بفهم أعمق لطبيعة العلاقة بين السيولة والربحية في السياق البنكي العمومي الجزائري، والتمكن من الوصول إلى نتائج واضحة تخدم الهدف العام للدراسة، وتفتح المجال أمام مقترحات عملية وتوصيات إستراتيجية لتحسين أداء البنوك العمومية مستقبلا في ظل التحديات المتزايدة.

الخاتمة

الخاتمة

أتاحت لنا هذه الدراسة فهما معمقا للجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بإدارة السيولة داخل البنوك العمومية الجزائرية، لا سيما بنك التنمية المحليةBDL ، من خلال تحليل العلاقة بين السيولة والربحية باستخدام منهجيات قياسية قائمة على نماذج التكامل المشترك والارتباط الديناميكي بين المتغيرات المالية، وقد تم التركيز على مؤشرات رئيسية لإدارة السيولة مثل نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (LQTA)، ومؤشرات الربحية كمعدل العائد على الأصول(ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وصافي هامش الربح(NPM)، ومن خلال التحليل القياسي والاختبارات الاقتصادية، أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين مستوى السيولة والربحية في البنك المدروس، ما يعكس أهمية كفاءة إدارة السيولة في دعم أداء البنوك العمومية، كما أظهرت النماذج أن تحسين السيولة يسهم إيجابا في تعزيز العوائد وتحقيق الاستدامة المالية، مما يدعم القدرة التنافسية للبنوك العمومية في بيئة مصرفية تشهد تحولات تنظيمية ورقابية متسارعة.

وقد بينت الدراسة من جوانبها النظرية والتطبيقية كذلك، أن استمرار التحديات المرتبطة بتذبذب مصادر التمويل، والضغط على هوامش الربح نتيجة السياسات النقدية المتغيرة، يتطلب من البنوك العمومية تبني نماذج أكثر مرونة لإدارة السيولة، وربطها بأهداف إستراتيجية واضحة ترتكز على التنبؤ بالمخاطر والسيولة التشغيلية، وتحقيق توازن بين الربحية والسيولة كأولوية استراتيجية.

ومن جانب آخر، خلصت الدراسة إلى أن البنية المؤسسية للبنوك العمومية، وضعف استقلالية القرارات التمويلية، قد يحدّ من فعالية السياسات المرتبطة بإدارة السيولة، الأمر الذي يستدعي إصلاحات هيكلية في منظومة الحوكمة المصرفية.

ومن خلال ما تم تناولنه واستعراضه بالفصلين السابقين من هذه الدراسة قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، وبعد معالجة هذا الموضوع للمتغيرات المكونة للسيولة والربحية لبنك التنمية

المحلية BDL خلال الفترة (2015_2023) فقد خلصت إلى جملة من النتائج والخروج بعدد من التوصيات والمقترحات سيتم عرضها في العناصر الموالية من هذه الدراسة .

ثانيا: نتائج الدراسة :

من خلال معالجة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أ- النتائج النظرية:

- تُعد السيولة أحد أهم المتغيرات في إدارة البنوك، كونها تمثل قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المناسب.
- هناك علاقة جدلية بين السيولة والربحية؛ إذ أن التركيز على أحدهما قد يأتي على حساب الآخر.
- الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في تحقيق الاستقرار المالي، مما يدعم تحقيق مستويات أفضل من الربحية
- أهمها: العائد على الأصول(ROA)، العائد على حقوق الملكية(ROE)، وهامش الربح الصافي(NPM)

ب- النتائج الميدانية:

- **نتائج اختبار الفرضية الأولى**

بحيث تنص الفرضية الأولى على أنه: "**يؤثر مؤشر السيولة إلى إجمالي الأصول (LQTA) بمستوى ذو دلالة إحصائية على مؤشر العائد على الأصول (ROA) لدى بنك التنمية المحلية، خلال الفترة 2015–2023.**"

وقد تم اختبار الفرضية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين LQTA وROA، حيث أن قيمة معامل التأثير كانت سالبة (−0.1187) مع دلالة إحصائية ضعيفة عند مستوى 10% (P=0.0951 < 0.10)، كما أن معامل التحديد أشار إلى أن السيولة تفسر حوالي 34.7% من تغيرات الربحية، ما يدل على قدرة تفسيرية مقبولة، رغم ضعف الدلالة إلا أن

النموذج يقترح وجود أثر طفيف للسيولة على ربحية البنك. **وبهذا يتم قبول الفرضية الأولى عند مستوى دلالة 10%.**

- **نتائج اختبار الفرضية الثانية**

وتنص الفرضية الثانية على أنه: "**توجد علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السيولة LQTA وكل من مؤشرات الربحية (ROA، ROE، NPM) على حدى في بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2017–2023.**"

وقد أجري اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen لمتغيرات الربحية مع السيولة، وأظهرت النتائج وجود علاقات طويلة الأجل قوية وموجبة بين LQTA وكل من مؤشرات الربحية الثلاثة، مع دلالة إحصائية قوية (P=0.0000)، وتشير هذه النتائج إلى أن تحسن السيولة يقترن بتحسن مستمر في مؤشرات الربحية، مما يعكس استقرار العلاقة على المدى الطويل، وبناء على النتائج المتوصل إليها، **يتم قبول الفرضية الثانية.**

- **نتائج اختبار الفرضية الثالثة**

تنص الفرضية الثالثة على أن: "**نموذج تصحيح الخطأ المقدر لقياس العلاقة بين إدارة السيولة لمتغير (LQTA) وربحية بنك التنمية المحلية لمتغير (ROA) خلال الفترة (2015–2023) لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، ما يدعم موثوقية نتائج النموذج.**"

فقد أجري اختبار LM للتحقق من الارتباط الذاتي، وأظهرت النتائج أن القيم الاحتمالية لجميع التأخيرات كانت أعلى من 5٪، ما يعني عدم وجود دلالة على وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج، ويشير ذلك إلى صلاحية نموذج تصحيح الخطأ واعتماديته في تقديم تحليل دقيق لعلاقة السيولة بالربحية.

وبهذا، **يتم قبول الفرضية الثالثة لعدم وجود إرتباط ذاتي.**

- **نتائج إختبار الفرضية الرابعة**

تنص الفرضية الرابعة على أنه: "**توجد علاقة سببية أحادية الاتجاه بمرور الزمن بين السيولة (LQTA) والربحية (ROA) في بنك التنمية المحلية خلال الفترة 2015–2023، حيث تؤدي التغيرات في السيولة إلى التأثير على ربحية البنك، دون أن يكون للربحية تأثير معنوي في مستويات السيولة.**"

فقد تم اختبار هذه الفرضية باستخدام اختبار Granger، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية من السيولة نحو الربحية (P=0.035 < 0.05)، بينما لم يظهر العكس (P=0.783 > 0.05). وهذا يؤكد أن تحسين السيولة يمكن أن يسهم في تعزيز الربحية، بينما لا يمكن القول بأن تحسن الربحية يؤثر مباشرة على مستوى السيولة، هذا ما يؤدي إلى **قبول الفرضية الرابعة لثبوت وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه.**

ثالثا: التوصيات.

استنادا إلى النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة حول العلاقة بين إدارة السيولة وربحية البنوك العمومية في الجزائر، والتي أبرزت وجود علاقة توازنية طويلة الأجل دالة إحصائيا بين مؤشرات السيولة (LQTA) ومؤشرات الربحية (ROA،ROE، NPM) في بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2015–2023)، فإن من الضروري اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لتعزيز فعالية إدارة السيولة في البنوك العمومية بما ينعكس إيجابا على أدائها الربحي، وفي هذا السياق تقترح الدراسة التوصيات التالية:

- تعزيز كفاءة إدارة السيولة في البنوك العمومية عبر آليات حديثة للتنبؤ بالتدفقات النقدية.
- اعتماد استراتيجيات مرنة لتنويع الأصول وتوسيع المحافظ الاستثمارية.
- دعم الرقابة المصرفية وتفعيل دور لجان المخاطر والسيولة.
- دمج نظم معلومات مالية متطورة لرصد السيولة وتحليل تأثير المتغيرات الاقتصادية.
- تشجيع البنك المركزي على تبني سياسات نقدية مرنة تضمن استقرار السيولة.
- استخدام نماذج قياسية دورية لتحليل العلاقة بين السيولة والربحية ومراجعتها باستمرار.

- تطوير كفاءات الموارد البشرية المختصة بإدارة السيولة عبر التكوين المستمر.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال إجراء هذه الدراسة والتوصل إلى نتائجها، تبين وجود علاقة وثيقة بين إدارة السيولة ومؤشرات الربحية في البنوك العمومية الجزائرية، مما يفتح المجال أمام العديد من المواضيع البحثية التي تستحق التوسع في دراسات مستقبلية، باعتبار أن تطور البيئة المصرفية والتحديات المالية المتزايدة، تفرض الحاجة إلى تعميق الفهم حول أدوات وفعالية إدارة السيولة وانعكاساتها على الأداء المالي، ومن بين أبرز المحاور البحثية المقترحة:

- تحليل أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الجزائرية – دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة؛
- قياس العلاقة بين مؤشرات السيولة ومخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الجزائري؛
- أثر صدمات السيولة قصيرة الأجل على استقرار الربحية باستخدام نماذج VECM أو ARDL؛
- تحليل العلاقة بين مؤشرات السيولة والربحية في ظل تطبيق معايير بازل III؛ كفاءة إدارة السيولة في ظل التحول الرقمي ودورها في زيادة استخدام التكنولوجيا المالية (FinTech)؛

قائمة المصادر والمراجع

1- أويش رقية قاشوش شيماء، **أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك العمومية العاملة في الجزائر دراسة حالة عدد من البنوك الجزائرية العامة للفترة 2010-2019** ، مذكرة ماستر اكاديمي تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية.

2- حدة فروحات وآخرون، **إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية- دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2011- 2016**، مجلة الباحث، المجلد18، العدد01،2018.

3- دريد كامل الشبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

4- دريد كامل الشبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

5- دريد كامل الشبيب، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

6- سارة ادبوب، سعدية قصاب، **إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23، جامعة الجزائر3، جوان2020.

7- سوزان سمير ديب، محمود ابراهيم نور، **إدارة الائتمان**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

8- سيف الإسلام بن سعدون، **أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013–2017**، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019.

9- صادق راصد الشمري، **إدارة العمليات المصرفية –مداخل وتطبيقات–**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.

10- عائشة طبي، **إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك**، دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا 2014/2008 أطروحة دكتوراه الطور الثالث في ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية،2017.

11- عمر بوجميعة، حمزة العرابي، **أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة2009-2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد02،2020.

12- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك، قسم إدارة الأعمال**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

الملاحق

الملحق رقم 01 : الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL – المديرية العامة

1.2 Organigramme

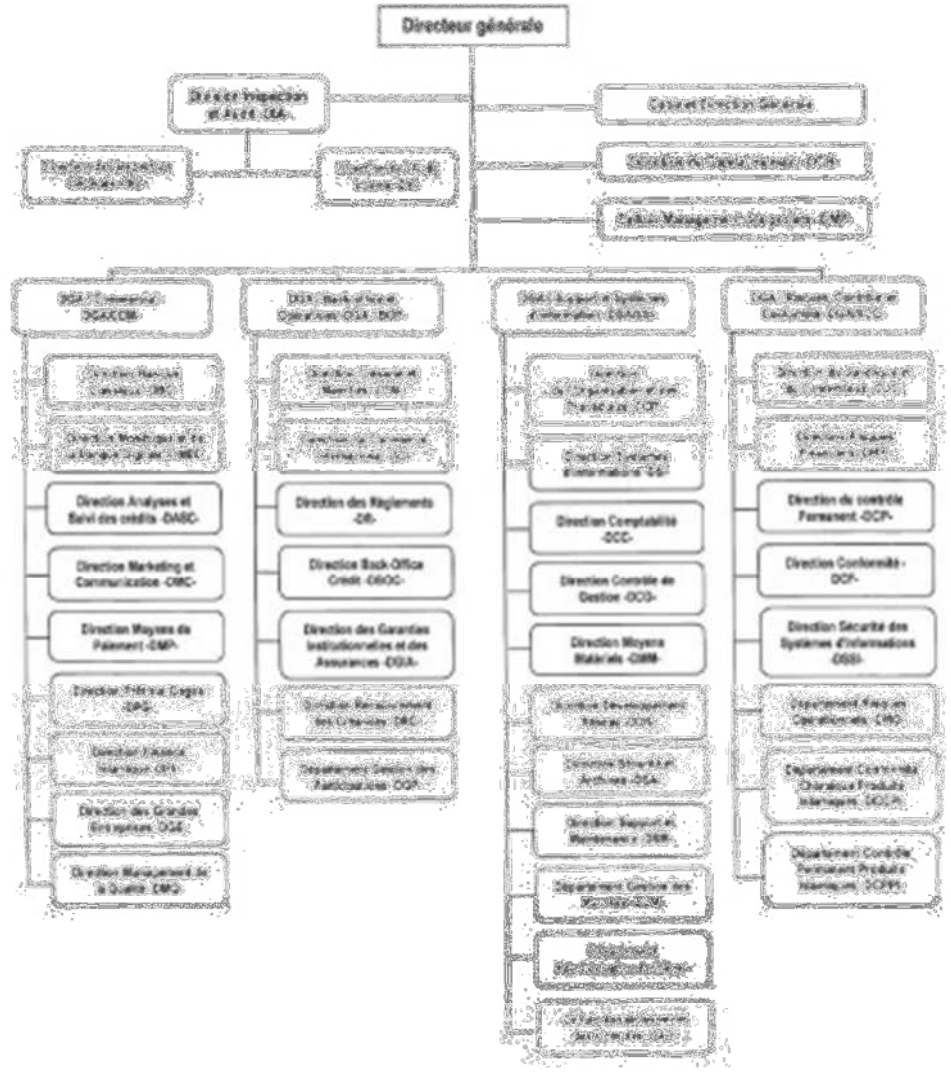

الملحق رقم 02 : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

	CTA	CTD	LQTA	NPM	ROA	ROE
Mean	0.067333	0.086556	0.209000	0.170111	0.009000	0.116889
Median	0.063000	0.081000	0.215000	0.190000	0.009000	0.130000
Maximum	0.116000	0.151000	0.268000	0.330000	0.020000	0.261000
Minimum	0.056000	0.068000	0.167000	0.034000	0.001000	0.019000
Std. Dev.	0.018554	0.024910	0.034395	0.109522	0.006928	0.088557
Skewness	2.319832	2.192668	0.091282	0.050536	0.279873	0.311184
Kurtosis	6.697110	6.369096	2.075941	1.465012	1.634033	1.697855
Jarque-Bera	13.19817	11.46824	0.332705	0.887401	0.817193	0.781096
Probability	0.001362	0.003234	0.846748	0.641657	0.664582	0.676686
Sum	0.606000	0.779000	1.881000	1.531000	0.081000	1.052000
Sum Sq. Dev.	0.002754	0.004964	0.009464	0.095961	0.000384	0.062739
Observations	9	9	9	9	9	9

الملحق رقم 03 : نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

	LQTA	NPM	ROA	ROE
LQTA	1	-0.5741320...	-0.5890833...	-0.5358430...
NPM	-0.5741320...	1	0.99154310...	0.98731001...
ROA	-0.5890833...	0.99154310...	1	0.99687611...
ROE	-0.5358430...	0.98731001...	0.99687611...	1

الملحق رقم 04 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS)

للمتغير المستقل LQTQ عند المستوى

Null Hypothesis: LQTA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-2.900021
Test critical values:	1% level	-2.937216
	5% level	-2.006292
	10% level	-1.598068

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 17:54
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.964646	0.332634	-2.900021	0.0338
D(GLSRESID(-1))	0.439825	0.199212	2.207818	0.0783

R-squared	0.634236	Mean dependent var	0.000714
Adjusted R-squared	0.561083	S.D. dependent var	0.026918
S.E. of regression	0.017833	Akaike info criterion	-4.980542
Sum squared resid	0.001590	Schwarz criterion	-4.995996
Log likelihood	19.43190	Hannan-Quinn criter.	-5.171554
Durbin-Watson stat	1.421799		

الملحق رقم 04 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS)

للمتغير المستقل LQTQ عند الفروق الأولى

Null Hypothesis: D(LQTA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-1.989110
Test critical values:	1% level	-3.007406
	5% level	-2.021193
	10% level	-1.597291

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 6

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 18:08
Sample (adjusted): 2018 2023
Included observations: 6 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.708187	0.356032	-1.989110	0.1176
D(GLSRESID(-1))	0.384754	0.212194	1.813222	0.1440

R-squared	0.538725	Mean dependent var	-0.006500
Adjusted R-squared	0.423406	S.D. dependent var	0.031008
S.E. of regression	0.023546	Akaike info criterion	-4.398555
Sum squared resid	0.002218	Schwarz criterion	-4.467969
Log likelihood	15.19567	Hannan-Quinn criter.	-4.676423
Durbin-Watson stat	2.334470		

الملحق رقم 05 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS) للمتغيرات التابعة

إختبار ROA عند المستوى

Null Hypothesis: ROA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-1.624677
Test critical values:	1% level	-2.886101
	5% level	-1.995865
	10% level	-1.599088

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 8

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 18:13
Sample (adjusted): 2016 2023
Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.552558	0.340103	-1.624677	0.1483

R-squared	0.272970	Mean dependent var	0.000250
Adjusted R-squared	0.272970	S.D. dependent var	0.007778
S.E. of regression	0.006632	Akaike info criterion	-7.077308
Sum squared resid	0.000308	Schwarz criterion	-7.067378
Log likelihood	29.30923	Hannan-Quinn criter.	-7.144284
Durbin-Watson stat	1.463352		

الملحق رقم 05 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS) للمتغيرات التابعة

إختبار ROA عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(ROA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-3.263264
Test critical values:	1% level	-2.937216
	5% level	-2.006292
	10% level	-1.598068

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 17:21
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-1.184237	0.362900	-3.263264	0.0172

R-squared	0.638632	Mean dependent var	-0.000571
Adjusted R-squared	0.638632	S.D. dependent var	0.011816
S.E. of regression	0.007103	Akaike info criterion	-6.925012
Sum squared resid	0.000303	Schwarz criterion	-6.932739
Log likelihood	25.23754	Hannan-Quinn criter.	-7.020517
Durbin-Watson stat	1.474001		

الملحق رقم 05 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS) للمتغيرات التابعة

إختبار ROE عند السكون

Null Hypothesis: ROE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-1.590966
Test critical values:	1% level	-2.886101
	5% level	-1.995865
	10% level	-1.599088

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 8

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 17:24
Sample (adjusted): 2016 2023
Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.531789	0.334255	-1.590966	0.1556

R-squared	0.265555	Mean dependent var	0.000375
Adjusted R-squared	0.265555	S.D. dependent var	0.097522
S.E. of regression	0.083576	Akaike info criterion	-2.009648
Sum squared resid	0.048895	Schwarz criterion	-1.999718
Log likelihood	9.038593	Hannan-Quinn criter.	-2.076623
Durbin-Watson stat	1.592786		

الملحق رقم 05 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS) للمتغيرات التابعة

إختبار ROE عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(ROE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-3.496302
Test critical values:	1% level	-2.937216
	5% level	-2.006292
	10% level	-1.598068

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 17:25
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-1.251970	0.358084	-3.496302	0.0129

R-squared	0.669937	Mean dependent var	-0.007143
Adjusted R-squared	0.669937	S.D. dependent var	0.153713
S.E. of regression	0.088310	Akaike info criterion	-1.884361
Sum squared resid	0.046792	Schwarz criterion	-1.892088
Log likelihood	7.595263	Hannan-Quinn criter.	-1.979867
Durbin-Watson stat	1.406089		

الملحق رقم 05 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS) للمتغيرات التابعة

إختبار NPM عند السكون

Null Hypothesis: NPM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-1.538145
Test critical values:	1% level	-2.886101
	5% level	-1.995865
	10% level	-1.599088

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 8

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 17:27
Sample (adjusted): 2016 2023
Included observations: 8 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-0.520263	0.338240	-1.538145	0.1679

R-squared	0.251176	Mean dependent var	0.004875
Adjusted R-squared	0.251176	S.D. dependent var	0.119096
S.E. of regression	0.103059	Akaike info criterion	-1.590557
Sum squared resid	0.074348	Schwarz criterion	-1.580627
Log likelihood	7.362230	Hannan-Quinn criter.	-1.657533
Durbin-Watson stat	1.482244		

الملحق رقم 05 : إختبار الإستقرارية Elliott–Rothenberg–Stock (DF–GLS) للمتغيرات التابعة

إختبار NPM عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(NPM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic		-2.762267
Test critical values:	1% level	-2.937216
	5% level	-2.006292
	10% level	-1.598068

*MacKinnon (1996)
Warning: Test critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 7

DF-GLS Test Equation on GLS Detrended Residuals
Dependent Variable: D(GLSRESID)
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 17:30
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 7 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GLSRESID(-1)	-1.116477	0.404189	-2.762267	0.0328

R-squared	0.559797	Mean dependent var	-0.000286
Adjusted R-squared	0.559797	S.D. dependent var	0.175564
S.E. of regression	0.116483	Akaike info criterion	-1.330587
Sum squared resid	0.081409	Schwarz criterion	-1.338314
Log likelihood	5.657054	Hannan-Quinn criter.	-1.426093
Durbin-Watson stat	1.505056		

الملحق رقم 06 : إختبار الإنحدار الخطي البسيط

نتائج إختبار الفرضية الأولى

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 05/23/25 Time: 19:07
Sample: 2015 2023
Included observations: 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LQTA	-0.118660	0.061522	-1.928749	0.0951
C	0.033800	0.013012	2.597617	0.0355

R-squared	0.347019	Mean dependent var	0.009000
Adjusted R-squared	0.253736	S.D. dependent var	0.006928
S.E. of regression	0.005985	Akaike info criterion	-7.205979
Sum squared resid	0.000251	Schwarz criterion	-7.162151
Log likelihood	34.42690	Hannan-Quinn criter.	-7.300559
F-statistic	3.720071	Durbin-Watson stat	1.164136
Prob(F-statistic)	0.095097		

الملحق رقم 07 : إختبار التكامل المشترك (بإستخدام إختبار Johansen)

نتائج إختبار الفرضية الثانية بالنسبة لـ ROA

Date: 05/23/25 Time: 20:00
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 7 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: ROA LQTA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.993121	42.29611	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.654598	7.441315	3.841466	0.0064

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.993121	34.85479	14.26460	0.0000
At most 1 *	0.654598	7.441315	3.841466	0.0064

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

ROA	LQTA
354.4472	88.56622
-65.32700	-66.70109

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(ROA)	-0.005361	-0.001130
D(LQTA)	0.005510	0.018356

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 61.09692

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

ROA	LQTA
1.000000	0.249871
	(0.00672)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(ROA)	-1.900336
	(0.30006)
D(LQTA)	1.952873
	(4.64370)

الملحق رقم 07 : إختبار التكامل المشترك (بإستخدام إختبار Johansen)

نتائج إختبار الفرضية الثانية بالنسبة لـ ROE

Date: 05/23/25 Time: 20:10
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 7 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LQTA ROE
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.991763	41.12865	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.659160	7.534399	3.841466	0.0061

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.991763	33.59425	14.26460	0.0000
At most 1 *	0.659160	7.534399	3.841466	0.0061

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LQTA	ROE
83.35150	26.59154
66.80552	5.178520

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LQTA)	0.006522	-0.017869
D(ROE)	-0.068714	0.011023

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 42.78413

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LQTA	ROE
1.000000	0.319029
	(0.00795)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LQTA)	0.543647
	(1.05953)
D(ROE)	-5.727396
	(0.71951)

الملحق رقم 07 : إختبار التكامل المشترك (بإستخدام إختبار Johansen)

نتائج إختبار الفرضية الثانية بالنسبة لـ NPM

Date: 05/23/25 Time: 20:14
Sample (adjusted): 2017 2023
Included observations: 7 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LQTA NPM
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.996429	47.16373	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.668010	7.718553	3.841466	0.0055

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.996429	39.44518	14.26460	0.0000
At most 1 *	0.668010	7.718553	3.841466	0.0055

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

LQTA	NPM
94.83727	22.55524
55.10821	1.304407

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LQTA)	0.002131	-0.018953
D(NPM)	-0.086792	0.032579

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 43.60487

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LQTA	NPM
1.000000	0.237831
	(0.00372)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LQTA)	0.202072
	(1.26973)
D(NPM)	-8.231140
	(2.20101)

الملحق رقم 08 : إختبار Granger للسببية

نتائج إختبار الفرضية الثالثة بالنسبة لـ ROA

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/24/25 Time: 12:59
Sample: 2015 2023
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LQTA does not Granger Cause ROA	7	26.8558	0.0359
ROA does not Granger Cause LQTA		0.27609	0.7836

نتائج إختبار الفرضية الثالثة بالنسبة لـ ROE

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/29/25 Time: 07:18
Sample: 2015 2023
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LQTA does not Granger Cause ROE	7	36.5339	0.0266
ROE does not Granger Cause LQTA		0.37278	0.7284

نتائج اختبار الفرضية الثالثة بالنسبة لـ NPM

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/29/25 Time: 07:22
Sample: 2015 2023
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LQTA does not Granger Cause NPM	7	11.0735	0.0828
NPM does not Granger Cause LQTA		0.27218	0.7861